



1

المنطق الاله قانونية تعصم مراتبها الذهن عن
الخطأ في الفكر

مستطاب

مستطاب



فصنيد بلى عبد السلام افنديك ملكه هو بيدا



الملك

افندي



Süleyman ve Uluhan
 Kisen AMCA ZADE
 Hüseyin Paşa
 Yenice
 Eski Kayıtlar 331

هذه اقرب الحق

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الحمد لله الواجب وجوده **اقول** الحمد هو الوصف
 بالجميل على جهة التقدير وتفصيل الله اسم الله ات المتشعب بجميع
 الصفات الواجب هو انه يفيض ذاته وجوده كالبار
 نع غرضه **والمتشعب** هو انه يفيض ذاته وجوده ولا عدمه ولا
 نسبة الوجود والعزم اليه سوار ويتصف بالوجود بالعبادة
 وبالعزم بجميع ما سوى الله تعالى هو الموجودات التي هي السما
 وما عليها والارضون وما فيها فان قلت لم قدم المصنف الواجب
 على غيره من المتشعب والممكن قلت لان الواجب صفة تجارة على
 على من هي لان الامتناع صفة تركيب والا مكان صفة اثره
 دون صفة الله والصفة التجارة على من هي له فان قلت لم قدم

هو الذي يفيض ذاته عدمه كسركت البار والممكن

المتشعب

المتشعب على الممكن مع ان كل واحد منها صفة جارية على من
 من هي له اذ الممكن اشرف من المتشعب لانه موجود والمتشعب
 معدوم والموجود اشرف من المعدوم قلت لان مفهوم
 المتشعب وجودي وان صدق على المعدوم ومفهوم الممكن
 عدني وان صدق على الموجود والموجودي معدم شرف على
 العدني فان قلت لم قدم المتشعب والممكن على الصاد
 وقيمة بالاختيار و قد مر على الخير قلت اما تقديم البذل
 فلان صادر السر والخير انما هو بعد وجود الممكن لانهما
 اما يكونان بالنسبة الى الله الا بالنظر الى ذاتهما واما قيمة
 بالاختيار فللتبني على ان الشارح من المتكلمين القائلين بان
 مع فاعل بالاختيار وهو انه في ان شاء وان شاء ترك
 دون الحكماء القائلين بان الله تعالى هو الواجب بالذات
 وهو انه في يجب صدور الفعل عنه واما تقديم الشر على الخير

فلست بيه على ان اشرح من اهل السنة والجماعة الفاضل
فان الشتر والخير كلاهما صادران من الله عز وجل دون المتوهم
الفاعلين بان الشتر صادر عن العباد والخير صادر من الله
تعالى جل يعني ان الشتر لو كان صادرا من الله تعالى لزم
ان يكون الله تعالى شتر به هو محال لكن يمكن ان يجاب عنه
بان الشتر من النصف بالبشر لا من خلفه كما ان القيام من
النصف بالقيام الا من حلقه فان قلت ان الضاير المذكور
في قوله ونظيره وفي قوله وجوده وفي سواه وفي غيره وفي
قوله باختياره الى اتي شيء يرجع والى اين تنقد قلت انما
ترجع الى الالف واللام في قوله الواجب والمتنع والممكن
والصادر لانها بمعنى الذي فان الالف واللام اذا دخل
على اسم الفاعل والمفعول كانا بمعنى الذي فيكون تقدير الكلام
احل الله الذي وجب وجوده الذي امتنع نظيره والذي لم يكن

2
امكن سواه واليهي صدر باختياره شتره وخيره وقال
والصلوة الى اداء **قول** هي الرحمة ورفع درجة من الله تعالى و
النعاء من المؤمنين والاستغفار من الله فان قلت ان
معنيين اللغوي وهو النعاء والعرفي وهو الاركان المعلقة
والافعال المحصورة والرحمة ليست شيئا منهما قلت
لانه لما لم يكن المعنى اللغوي والعرفي في حق الله رجع الى النعاء
منهما هو الرحمة ورفع الدرجة فيكون من قبيل المجاز كقول
فان قلت ما هذه الغاء في فان الكتاب قلت ان هذا
الغاء لانه المقدرة في نظم الكلام لان تقدير الكلام اما بعد
فان كتاب الشيخ الامام الحلي الا انه حذف الى من نظم الكلام
لكثرة استعمالها معه وتكرر الغاء في جوابها على حالها و
قال وهذه توقوف معرفتها على بيان الدلالات اثنتان
اقول كانه اشارة الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال

انما يتوقف على الشروع وهو تلك الكليات وغيرها
من الاصطلاحات المنطقية فالقياس يقتضي ان يتقدمها
على بيان الدلالات الثلاث واقسام اللفظ ولم قدم بيان
الدلالات الثلاث واقسام اللفظ عليها فاجاب عن بقوله
وهذه يتوقف معرفتها على بيان ذلك التوقف ان المنطق
اعلى بحث اولها بالذات عن احوال المعاني وعن احوال
اللفظ ثانيا ويعرض واقادة المعاني واستعدادتها
انما يكونان بالفاظ الدلالات على المعاني فلا بد من بيان
الدلالات الثلاث وبيان اقسام اللفظ اولها الشروع
الى بيان الاصطلاحات المذكورة فان قلت لم يمت
تلك الكليات بل بآيسا غوجي قلت لان آيسا غوجي
اسم الحكيم الذي استخرج هذه الكليات الخمس دونها
فسمي اسم المدون مجازا مسلما او منقولاً عرفيا فاما وآمالا

لان آيسا غوجي اسم لعلماء علم الحكيم وقان لك الحكيم في كل
مسألة آيسا غوجي الكلام كذا او كذا فسمي هذه الكليات
بآيسا غوجي سميتها باسم المتعلم بما يتعلم فيكون من قبيل المجاز
المسل ومن قبيل المعرفي الخاص **قال** ان للمنطق اصطلاحا
يجب استحضارها اما **قوله** المراد من الوجوب هو
الوجوب العادي دون الوجوب الشرعي الذي يكون
تأريكه اثما ولا الوجوب العيني مستغبر عنه لان كبريا من
المبتدئين يحصلون كثيرا من العلوم من غير ان يعلم شيئا
من تلك الاصطلاحات فان قلت لم وجب استحضار
تلك الاصطلاحات على المبتدئ اذا اراد ان يشرع في شيء
من العلوم قلت لان المنطوق انما لسائر العلوم كلها
واله الشيء مقدم على ذلك الشيء تصور او جوابا
ولاجل ذلك عرفوا المنطوق بانه ان قانونية تعصم

مراعاتها الزم من الخطاء في الفكر **قال** وهو لفظ
يراد به الكليات الخمس هي النوع والجنس والفصل
والخاص والعرض العام **اقول** فان قلت لم اتهم
الكليات في الجنس المذكورة ولم يكن زائدا فمضا
قلت لان الكلي اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات اما ان
يكون تمام ما تحته من الجزئيات او لا فالاول
هو النوع كالانسان بالنسبة الى زيد وعمه وكثير
وخالد وغيره والثاني اما ان يكون داخلا في تمام
ما تحته من الجزئيات او لا فان كان داخلا
فلا يخلو اما ان يكون مقولا في جواب هو او لا
فالاول هو الجنس في الثاني هو الفصل وان لم يكن
داخلا فلا يحل اما ان يكون مقولا في جواب شيء
هو او لا فالاول هو الخاص والثاني هو العرض العام

قال فمن هذا عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم
العلم شيء اخر **اقول** اي من معرفة الدلالة عرفت
الدليل والمدلول لانه مشتقان من الدلالة لان معرفة
المشتق منه متسلمة معرفة **قال** فالدلالة تنقسم الى طبيعية
وضعية وعقلية **اقول** لا فرغ من تعريف الدلالة
والدليل والمدلول وشرع الان في تقسيمها الى اقسام
المذكورة ههنا **قال** والمراد من الدلالة ههنا **اقول**
فان قلت لم كان المراد من الدلالة ههنا الدلالة
الوضعية دون الدلالة الطبيعية والعقلية قلت لان
كل واحد من الدلالة الطبيعية والعقلية يختلف باختلاف
الطباع والعقول فلا يكون منضبطة بخلاف
الدلالة الوضعية فانها منضبطة لان من علم الوضع
يفهم منه المعنى سواء كان ذكيا او غبيا ومن لم يعلم الوضع

ولا جل ذلك كان المراد من الدلالة ههنا الدلالة النوعية
دون الدلالة من الباقية فان قلت لم انحصرت
الدلالة اللفظية على تلك الثلاثة قلت لان دلالة
اللفظية على المعنى لا يحلو من ان يدل دلالة على تمام ما
وضعه اولاً فان كان الاول فهي الدلالة المطابقة
فان كان الثاني فلا محرم ان يكون دلالة على جزء
ما وضع له اولاً فالاول هي الدلالة التضمنية والثانية
هي الدلالة الاتزامية فان قلت لم ورد لمطابقة
على الدلالة التضمن والاتزامي قلت لان المطابقة
مستتوية والتضمن والاتزام نابعان والمستتوية متعة
على التتابع فان قلت لم قدم التضمنية على الاتزامية
لان الدلالة التضمنية بسبب ان الفهم من الدلالة
الاتزامية والدلالة اللفظية مقدم على الدلالة النوعية

ولا جل ذلك قدمها عليها فان قيل لا محرم ان يكون
المراد من الوضع اما خوذ ههنا اما وضعنا نوعاً فان
كان يلزم خروج دلالة المركبات والمجازات على
معانيها المركبة والمجازية عن تعريف الدلالة لانه
وضعهما بآرائها ليس بالوضع الشخصي بل النوعي
وان كان المراد السليم خروج دلالة الذات على
معانيها الاخرية عن تعريف الدلالات لانه وضعها
الشخصية الوضعية قلت المراد من هذا الوضع مطلقاً
كان او نوعياً فلا يلزم ما ذكرتم من الخروج فان قلت
لا يحق العام المطلق الا في ضمن الخاص المقيد فيلزم
ما ذكرتم من الخروج قلت لا يلزم من عدم تحقق العام
الا في ضمن الخاص عدم ارادة الا في ضمنية **قال** اذا دل
على احد **الاول** اي على الحيوان او على الناطق فان قلت

لازم دلالة الان على الحيوان او على الناطق وحده
 بالتخصيص بل بالمطابقة لانه اذا ذكر لفظ الكل وايرته
 الحرفيات يكون مجازا مرسل من قبيل فكر الكل و
 اراده الجزء منه ودلالة اللفظ على المعنى المجازي بالمطابقة
 دون التخصيص قد مراد بالدلالة المستعملة
 دلالة الان على الحيوان والناطق لادلالته عليه
 عند اداة الجزاء الذي هو الحيوان والناطق فانما دلالة
 مطابقة بلا شبهة والمعتض لم يفرق بين هذين الدلالتين
 واشبههما عندنا جميعا بالآخرى واعتض **قال** ادا دل
 على قابل وصنعة الكتاب اه **اقول** فان قلت ان هذا
 المثال لا يناسب المقام لان المعبر في الدلالة الاتمرية
 عند المنطقيين هو لازم البين بالمعنى الاحض وهو كذا
 يلزم من تصور الملزوم تصوره كالفردية بالتبعية

الى التلوة والروحه بالسه الى الرابع وقابل العلم
 وصنعة الكتابة تليس من هذا القبيل لانه لا يلزم من تصور
 لان تصورهما فالاولى ان يمثل بما يقوله كالثالثة
 اذا دلت على الفردية والرابعة ادا دلت على الروحية
 وعمر ذلك من اللوازم السابقة ان هذا المثال لا يكون
 لدلالة الاتمرية المعبرة 2 هذا المعنى او لا يكون
 كذلك ما ذكرتم **قال** لان اللفظ لا يدل على **قوله**
اقول فان قيل لم يدل على كل امر خارج عن الموضوع
 قلت لانه او كان دالا عليه لزما من ادراك الشيء انما
 ادراك امور متميزة به واللازم باطل والملزوم متل
 فثبت ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن الموضوع وهي
 المرعى قيد قوله على ما لازمه 2 انهم كان
 اشارة الى جواب السؤال مقدم وهو ان يقال لم

لم كان شرط الدلالة الاتزامية للذوم الذهني وهو
كون الامر الخارج بحيث يلزم من حصوله في دون الذوم
الخارجي وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم حصوله
في الخارج حصوله في كل ذوم وجود النهار لطلوع الشمس
فاجاب عنه بقوله وانما قوله على ما يلزم في الذهن
فاصله ان يقال ان شرط الدلالة الاتزامية هو الملزوم
الذهني دون الملزوم الخارجي لان الملازمة الخارجية
جعلت شرطها ما وجدت الدلالة الاتزامية بدون
الملازمة الخارجية اما الملازمة الخارجية فان المشروط
لا يوجد بدون الشرط كالصلوة لا يوجد بدون النظارة
واللازم بطل والملزوم مثله لان الملازمة الخارجية
وهي كون الامر الخارجي بحيث يلزم من حصول الشيء
في الخارج حصوله في وجود النهار مع طلوع الشمس

قال لان العمى عدم البصر عدم البصر **قول** فان قلت
لان ان دلالة الوجود على البصر الاتزامية بل بما يصح لان البصر
جزء مفهوم العمى لان العمى عدم البصر عما من شأنه ان يكون
بصير او دلالة اللفظ على حده لفظ مفهوم بصيرة لا الاتزامية
قلت لان العمى عبارة عن عدم البصر المضاف الى البصر لا
عن المركب من عدم والبصر فكلون **قال** عن مفهوم
الوجود فكلون دلالة عليه الاتزامية لا بصيرة **قال** نعم ان
بينهما معان **قول** لانه لا يجوز اجتماعهما في الخارج في محل
واحد واللازم والملزوم يجب اجتماعهما في لونه في الخارج
اي لانه يوجد في الخارج ان يكون بصير او غير بصير بل يكون
بينهما ملازمة في الذهن لما فرغ المصنف عن بيان الدلالة
الثلاث فان قلت لم قدم المصنف بيان الدلالات
الثلاث على بيان اقسام اللفظ ولم يفعل بالاعتكاف قلت

لأن المنقسم إلى المفرد والمركب وهو اللفظ الدال على
 المعنى ومعرفة اللفظ المأخوذة بهذه الهيئة موقوفة على معرفة
 الدلالة لأن معرفة المشتق يتوقف على معرفة الاسم
 منه ولاجل ذلك قدم بيان الدلالات الست على ما
 أقسام اللفظ **قال** لا يبرأ بالجزء منه دلالة
اقول فالأول قسم قدم المصنف المفرد على المركب مع أن
 مفهوم المركب وجودي وهو الذي لا يكون في مفهوم
 نقي شيء ومفهوم المفرد عدمي وهو الذي يكون في مفهوم
 على العدمي فإن قل لم قدم المصنف العدمي على الوجودي
 قلت لأن مفهوم المركب وإن كان وجودياً ومفهوم
 المفرد وإن كان عدمياً إلا أن ذات المفرد أي ماضية
 عليه مفهوم المفرد جزء من ماضية ذاته المركب
 أي ماضية على مفهوم المركب والجزء مقدم على الكل ولا

ذلك

ذلك قدم المصنف المفرد على المركب وإن كان اللفظ
 إلى المفهوم بوجوب العكس **قال** إن كان الأول فهو المفرد
 وإن كان الثاني فهو المركب **اقول** فإن قلت لا يح
 من أن يكون المراد بعدم الإرادة والإرادة أما بفعل
 أو بالقوة وإن كان الأول كان **المفرد** والمركب
 ما لا يبرأ بجزء منه دلالة بفعل على جزء معناه وإن كان
 المراد الثاني معنى تعريفياً للمفرد ما لا يبرأ بجزء منه دلالة
 بالقوة على جزء معناه والمركب ما يبرأ بجزء منه دلالة
 بالقوة على جزء معناه فإن كان المراد الأول لزم أن
 يكون المركبات مثل زير قاييم وغيره قبل استعمالها والقصد
 إلى معانيها مفردة لأنها لا يبرأ بجزء منها دلالة بفعل على جزء
 معانيها فلا يكون تعريف المفرد مانعاً ولا تعريف المركب
 جامعاً وإن كان المراد به الثاني لزم أن يكون الطيوان

الناطق العلمي وعبداه العلم مركبا لانه يبراد بجز منه دلالة بالقوة
على جزء معناه وهي قبل العلية قلت اما حاشا القسم الاول
من السردين لكن حين ان مراد المعنى الموضوع له فيكون معنى
تعريف المفرد المفرد ولا يبراد بالجز منه دلالة بالفعل على جزء
معناه حين يبراد الموضع له بالفعل ومعنى تعريف المركب
المركب ما سلك منه دلالة بالفعل على جزء معناه حين ان
يبراد الناطق الموضوع له فلا يبراد بالكميات المذكورة و
بالحق ان الناطق وعبداه لا يبراد بجز منه دلالة بالفعل على
جزء معناه في المركبات المذكورة حين ان يبراد لها المعنى
الموضوع ولا يبراد بالجز منه دلالة بالفعل على جزء معنى الموضوع
له في الحيوان الناطق وعبداه العلمين قال نحو علماء اقول
فانه ليس له جزء فضلا عن انه لانه على جزء المعنى علماء فان
قلت لم يبراد بقوله علماء قلت لانه لو لم يكن علماء لم يكن معنى

وعلماء ما في لفظ الذي يدل على جزء المعنى فيكون حاجبا
عن البحث قال نحو زيد علماء اقول فان لم يبراد بجز منه
هو ان ال وايا والذال ولكن لا معنى لذلك في
اللفظ موضوع لمعنى من المعاني وتعالى ان يقول ان
العلمية من ايدرة لا طائل تحته لانه اذا لم يكن علماء كان
مصدرا لا يبراد بجز لفظه على جزء معناه اللهم ان
العلمية بتعريفه قال نحو عبد الله اقول و
جزء وهو عبد الله ولذلك الجز معنى وهو العبودية
والاولوية ولكن لا يبراد بذلك الجز على جزء المعنى بل نحو
اللفظ والى على الذات المعين قال نحو الحيوان الناطق
علماء اقول وانما قيل بقوله علماء لان دلالة لو لم يكن
علماء كان مركبا ولو كان علماء غير الان كان
علماء ان قال معناه ح اي على تقدير كونه علماء لان

قال الماتية الان نية **اقول** اي شي له انطق
واجسم انما احاس المتحرك بالارادة **قال** المفرد
انما كل واحد مما فرغ المصنف من بيان تقسيم اللفظ المفرد والمركب
شرع الان في تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب المفرد
الكلبي والجزئي **قال** والمفرد ينقسم الى كلبي وجزئي **اول** فان
قلت لم ينقسم اللفظ المفرد الى الكلبي والجزئي دون
اللفظ المركب مع ان كل واحد منهما قسم من اللفظ
قلت لان كلمة اللفظ المركب وجزئية انما يكون لكلية جزئية
الجزئية هو المفرد فان المركب من الكلبي وكلبي
من الجزئي جزئي فيكون الكلية والجزئية عارضية اولاً و
بالذات على المفرد ثانياً بالعرض على المركب ولا محل
ذلك قسم اللفظ المفرد اليهما دون المركب فان قلت
لم قدم المصنف الكلبي على الجزئي وقدم انما خرج الجزئي

على الكلبي قلت لان المصنف نظر الى ان الكلبي جزء
للكلبي كالان انما جزئي هو جزء لجزئ مثلاً والجزء مقدم
على الكلبي وانما شرح نظر الى ان مفهوم الجزئي
وجودي ومفهوم الكلبي عددي والوجودي مقدم على
العدم وكلا النظيرين حسن قبل نفس تصور مفهومه
اي من حيث انه متصور **اقول** فان قيل قد نفس المقصود
بقوله من حيث انه متصور قلت لان نفس تصور
جزئي بقاء بالنفس والجزئي جزء المحل مستلزم
جزئية الحال فلا يجوز انفسه الى الكلبي فلا بد من تقسيم
يصنع انفسه الى الكلبي والجزئي فان قلت لم تقسم
المفرد الى الكلبي والجزئي مع ان كل واحد منهما اولاً وبالذات
صفة المعنى ثانياً بالعرض صفة اللفظ تسمية للذات باسم
المطلوب قلت لان تقسيم اللفظ المفرد اليهما قريب

الى فهم المبتدئ من تقسيم المعنى اليهما وان كان
 حقيقيا قال وانما قيد المفهوم بالتصور **قول** كانه انما
 الى سوال مقدم وهو ان يقال لم قال للمصنف الجزئي ما
 يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشكره ولم يقل
 الجزئي يمنع مفهومه من وقوع الشكره فاجاب عنه بقوله
 وانما قيد المفهوم بالتصور اذ فاصله ان يقال لو لم يقيد
 المفهوم بالتصور بل قال الجزئي ما يمنع مفهومه من وقوع
 الشكره فيه لزم ان يكون واجب الوجود الذي هو
 الكل جزئيا لانه مانع عن وقوع الشكره فيه بالنظر الى
 الدليل الحار جى فلا يكون تعريف الجزئي مانعا ولا حارفا
 جامعاً وانما قيد المفهوم بالتصور حرج عن تعريف
 الجزئي واجب الوجود ودخل في تعريف الكل لانه
 تصور مفهومه لم يمنع من وقوع الشكره فيه وان

كان مانعا بالنظر الى الدليل الحار جى فيكون تعريف
 الجزئي مانعا وتعريف الكل مانعا **قال** وانما قيد المفهوم
قول فانما قيد المصنف من بيان النقطه تقسيم النقطه
 المطوق الى الكل والجزئي شرع الا ان في تقسيم
 الكل الى ذاتي وعرضي وهو الجزئي قلت لان الجزئي
 الى نسب الى شئ اخر اما ان يكون محمولا ولا يكون
 كذلك فان كان الاول لا يكون الا عرضيا وان كان
 شئ مبانيا فلا يكون ذاتيا ولا عرضيا لان الذاتى والعرضى
 العرضى لابد وان يكون محمولا والمباني لا يكون
 محمولا فان قلت لم قدم المصنف الذاتى على العرضى
 ولم يقول بالعكس قلت لان مفهوم الذاتى وجود
 ومفهوم العرضى عدمى والوجودى مقدم على العدم
 ولان الذاتى اما نفس الشئ او كالتنوع مثلا او ادخل

فيه وجوه منه والعرضي خارج عنه ونفس الشيء في الجزء
مقدم على الخارج عن ذلك فان قلت لم اعتبر المص
الى انقسام الى الذاتى والعرضي في الكل والجزئي مع
ان كل واحد منهما قسم من المفرد قلت لان كل جزء هو
غير ما صدق هو عليه كما يكون داخلًا وخارجًا فلا
يقصود في انقسام ولا جل ذلك اعتبر الانقسام
المذكورة في كلي دون الجزئي **قال** بالنسبة الى التفرع
اقول فان العرض الذي هو عبارة عن الحيوان انما
الذي هو حقيقة هذا العرض وذاك العرض وغير ذلك
من جزئياته والحيوان داخل في ان العرض مركب من
الحيوان **القول** **قال** وعلى هذا يكون نفس الماهية
اقول وتعالى ان يقول لانه ان نفس الماهية كانت من
العرضيات وانما يكون كذلك ان لو كان خارجًا عن تلك

طيفة

الخفية فلا يكون نفس الماهية ذاتيًا من العرضيات
وانما يكون كذلك انما يكون عرضيًا من تلك الحقيقة
يكون عرضيًا لعدم حدها عرضيًا بل يكون نفس الماهية
واسطة بين الذاتى والعرضي اللهم الا ان يقال
ان هذه العبارة لم يكن في كلام المص **قال** لانها
الذاتى **اقول** لذلك التفسير يكون في داخل في حده
عرضيًا كما لان من ملأ فان جزئياته زير وعمر
كذلك غيرهم وحدها الحيوان من طوع الذي غيرت
الان وغير ذلك من الانواع **قال** فقد يقال
الذاتى على ليس بعرضي **اقول** اى ان يقال الذاتى
مقول بالاشتراك على معنيين الى قول ما يكون داخلًا
في حقيقة عرضية والمعنى الاول ليس عرضي والمعنى
الثاني اعم من المعنى الاول لان نفس الماهية ذاتى على

المعنى الثاني دون الاول وكذا العرضي معنيين الاول مالا
 يكون داخل في حصته حرمانه والمعنى الثاني ما يكون خارجا
 عن تلك الحصة والمعنى الاول عمن من المعنى الثاني لان
 نفس الماهية عرضي على المعنى الاول دون المعنى الثاني
 تقيض الماهية من شئ مطلقا اختص تقيضها لخص منه لا يقال
 ان الذي هو السبب الى الذات حاصل هذا التو
 ان يدل ان نسبة الداعي على نفس الماهية لا محذور
 لان الذي هو الذي سبب الى الذات فانها اليا بالمرس
 ونفس الماهية عن الذات فلو كان ذاتا لزم انتفاء
 الشئ الى نفسه وهو ح لان الماهية لا بد ان يكون
 مفايل المنسوب اليه فلا يكون تعريفه لشيء لذاتي محمدا
 فتعين التعريف الاول لانا نصول حاصل هذا الجواب
 ان سأل ان الداعي معنيين الاول لغوي وهو الذي

سبب الى الذات والمعنى الثاني اصطلاح وهو الذي
 ما كان خارجا عن حصته حرمانه سواء داخل في الماهية او لا
 وسواء لكم انما يرد على المعنى اللغوي الذي لا يكون مراداد
 المعنى العرضي الذي هو المراد **قال** علم ان الداعي ليس
 افضل او نوع **اقول** فان قلت لم قسم الداعي الى هذه
 التام الله دون العرضي قلنا **ج** ليس الفصل
 والنوع لا بد وان يكون خارجا عن الشئ **و** ليس لازم
 وان يكون خارجا عن الشئ فلا محذور انقسام العرضي
 الجنس والنوع ولا خلاف ان قسم المص الداعي دون
 العرض **قال** لانه مقول في جوابا هو بحسب التكرار
اقول فان قلت لم قدم الجنس على النوع والفصل
 ولم تبق بالعكس قلت اما تقدمه على النوع فلا لانه بشرح
 والنوع كل لانه مركب من الجنس والفصل والجزء مقدم

على الكلية طبعا فلهذا وضعنا في النوع الواسع الطبع
اما بعد على الفصل فلان الجنس هو الذي اعم من الفصل
والفصل والاعم هو الجنس المتقدم بشرطه فان لم يكن
على الفصل مع ان الفصل جزء معدوم على الكلية كما انفا
قلت وان كان متقدما على النوع ذاتا الا انه يتقدم عليه
زمانا لا يحد فيكون وجوده في الزمان
قارنا انه ممدد لا عصار ولان النوع مامه كماله فحصل
بخلاف الفصل ولاجل ذلك قد علمنا **قال** فانه اذا نزل
عن الانسان والعنسا ما هما **قول** فان قلت ان
المفهوم الى هذه الامام المذكورة عندنا
هذا الفن هو المفهوم الحاصل في الفعل دون اللفظ
واما اللفظ **فهم** مجازا **الاسماء** الدال باسم
المذلول لان صاحب هذا الفن يحب اولابا ليدان

عن احوال المعاني وتمايزها بالعرض وعن احوال اللفظ
والله اعلم بغير التقسيم المجازي لانه مورد تقسيم اللفظ
دون المعنى والمفهوم فقلت لان التقسيم المجازي
قريب الى فهم المبتدئ من التقسيم الحقيقي والله اعلم
بحقيقة **الحال** بانه كلي مقول على كثيرين **قول** كلي
جنس شامل لجميع الكليات جنس **بأن** او فصلا او
نوعا او عرضا عما فقوله مقول على كثيرين محتمل
بالحقايق يخرج النوع كالانسان مثلا وقوله في
جواب ما هو يخرج الفصل وقوله ذاتيا يخرج الخاصة
والعرض العامة **قال** كلي زايدا **قول** يمكن ان يقال
عنه بان يقال لانه ان قوله كلي زايدا لا طائل تحته لانه
جنس الجنس انما قوله مقول فانما يذكر ليتعلق به على
في قوله على كثيرين فان قلت لانهم ان الكل في الجنس

فان الجنس الشئ لانه وان يكون اعم منه وحبس
 الجنس لانه يتناول حبس الجنس وغيره من الاجناس
 كالجوان وغيره قلت ان الكلي اعم من الجنس بالنظر
 الى اذاته لانه يصدق على الجنس وغيره من الكليات
 والجنس لا يصدق على نفسه فكذلك الجنس احقر
 منه باعتبار كونه جنس الجنس فيكون اعم من وجهه
 فيكون صالحا لان يكون جنس الجنس **قال** متفقين
اقول فان قلت ما لخاصه الى قوله قولاً ذاتياً مع
 الاخر ارض عن جميع الاحتمال للجنس حاصل برونه قلت
 احتمل ان يكون بيان الواقع وانما هو ماهية الجنس
 لان منعه القيود في التعريف لا يحل ان يكون الاضمار
 بل قد يكون بعضها الدال على الواقع تمام الماهية كما لم يتحرك
 بالارادة في تعريف الحيوان فانه يعلم من قوله كاست

متحرك بالارادة لكن ذكره ببيان الواقع وانما هو
 الماهية **قال** في جواب ما هو يخرج الكليات الباقية
اقول اخراج الفصل والخاصه فانها مقولان
 جواب ماهو اي شئ هو لا في جواب ماهو كما سياتي
 واما اخراج العرض العام فلا يقال اصلاً لا في
 جواب ماهو ولا في جواب اي شئ هو سياتي في
 ان شاء الله **قال** لانه تمام الماهية المختصة **اقول** فان
 قلت لانه ان الانسان تمام الماهية المختصة به
 لان الانسان هو الحيوان الناطق والماهية المختصة
 به هو الناطق لان الناطق مع الشفيع فلا يكون
 الانسان الا الماهية المشتركة بين افراده دون الماهية
 المختصة لاحفادهم لان تمام ماهية كل واحد من افراد
 الانسان هو الانسان واما العوارض لان

نوع والحيوان جنس الناطق فصل وانصاحك
 حاشية والماشي عرض العائم المستحصه فلا متبارها الا
 تام ما منه **قال** ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
 بالعدد **اقول** فان الان ن مثلك كلي مقول على كثيرين
 وهو زير وعمره وكبوه بشر وغير ذلك من الافراد المخلو
 بالعدد وهو جنس الحصفه فان الكلي هو الان **قال**
 كلي مقول على كثيرين الحاصل في زيد وزيد وعمره وكبوه
 وغير ذلك متفق في العدد التي هي الحيوان الناطق **قال**
 بخلاف الجنس **اقول** انه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق
 كالحوان المقول على الان والعنفس وغير ذلك
 وحصفه كل واحد منهما محال لا حرقان حصفه الانسائه
 الحيوان الناطق وحصفه العنفس هي الحيوان الناطق
قال وان كان اداتي غير معقول **اقول** فان قلت لم لم

16
 يكن الفصل مقول في جواب هو بكن مقولا في جواب
 اي شيء هو في ذاته قلت لان المقول في جواب ما هو
 لانه وان سكون حصفه مشترك بين الاشياء كالحسن
 او حصفه محصفه بها والفصل ليس كذلك فلا يكون مقولا
 في جواب ما هو **قال** ولو قال او في الوجود **اول** كانه
 اشارة الى جواب سوال مقدر وهو **قال** ان تعريف
 الفصل غير جامع لموضوع الفصل اندي تميزه عن
 المشركه في الوجود كما اذا ركب من اميرين متساويين
 فان كل واحد منهما يميز بطوره عن المشارك في الوجود دون
 الجنس لانه الاول كانه اشارة الى سوال مقدر وهو ان
 يقال ان الفصل على تميز بين الاول يميز الشيء عن شيء اخر
 انه يترك في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فان
 تميزه عن العنفس والبغل وغير ذلك من الاشياء المشاركة

للانس في الماء والضرب الثاني ما يميز السمي احوال
 كما تتركب شي من الامير المسدود او الامور المتساوية
 كالجنس الغاء المركب من اوب اوب و ج فان كل واحد منها
 من هذه الامور او هذه الامور يميز الجنس الغاء كالجوهر مثلا
 عن الماء ركة في الوجه كالات في الجنس لانه لا شيء
 منها او منها يميز لانهما او لانهما متساويان او متساوية
 لا بد ان يكون اعم من الفصل وتوحيدها مع حق المقرب
 المسمى لا يتناول المقرب الثاني فلا يكون يعرف الفصل
 جامعاً ولا متساوياً وان يكون جامعاً ولو قال او في الوجه
 ايضا لكان متساوياً في **الاول** ولعل ان سئل
 على ان كل ما سمي لها سس لابد وان يكون لها
 مصر ولكن اختلاف في ان كل ما يميز لها فصل ولا بد
 يكون لها جنس ان لا فصل بعضهم لابد وان يكون لها

فصل جنس وقال بعضهم لا يجب ذلك بل هو مركب لانه
 عن امر واحد من او الامور المتساوية واحد
 منها او واحد منها او منها فصل ولا جنس لها عما ركة
 في الطيور كالغرس والفصل والبق وغيره لان كل
 واحد من الغرس والبقر والبقرة ان كان حيوانا انا
 ليس بباطن فلكون يميز الانس ان كان في جنس
 اندي هو الطيور **قال** لان السؤال باي شيء
اقول يعني اذا قيل في السؤال اي شيء هو كان المطلق
 هو المطلق ذاتيا او عرضيا وكل واحد من الفصل
 جوابا عنه واذا قيل في ذاته كان المطلق هو المطلق
 ابواب هو الفصل وان كان في ذاته في عرضة
 المظهر هو المظهر العرضي وكان ابواب هو الجود تبه
 الفصل **قال** يميز الانس ان **اقول** فان قلت لا

من ان يكون المراد بالتمييز الى التميز في جميع ما عد الا ان
او العرف بعد فانه كان الاول في غير تعريف الفصل ليعيد
كاشي بالنسبة الى الانسان فانه لا يميز الانسان عن
جميع ما عد الا يميزه في خواصه دون النفس والبشر
وغيرهما فان المراد بكلمة دخل في النفس فان اطلق ان مثلاً
يغير الان في جميع النباتات مع انه نفس لا فصل في المراد
هو الله قال له دخل في التعريف بالنفس قلنا لا ثم دحوله
لان الفصل لا بد وان يكون تمام الحاشية المستمرة بين الاشياء
والنفس كذلك فلا يكون فصلاً كل واحد والعال
الاسول ان قوله كل واحد على نفس ما ذكره لان قوله
يقان نفس كونه في قوة مقول اللهم الا ان يقال انه
استارة والموضوع الى الله هب من الاول ان قوله
كل واحد والنفس هو مقول والله ان اطلق هو مقول

مقول فانه كقولهم به على ما في قوله على كثير من
لا يقال في الجواب اصلاً **اول** فان قلت لم لا يقال العرض
العام في الجواب اصلاً بل لان المقول في جواب
اي شيء هو ذاته هو التميز للشيء والعرض العام
كذلك فلا يكون مقولاً في الجواب اصلاً **قال** فان العرض
العام انه لازم او متعارف **اول** فانه مستلزم لم يرد
الدال على العرض ولم يفعل بالنعكس قلت لان الاشياء
للشيء جزء وعرضه خارج وعروضه على الشيء
انما يكون بعد تقديمه وتحصيل الاجزاء ولا جل ذلك في
عليه فان قلت لم يردم اللازم على المتعارف ولم
بالنعكس قلت لان مفهوم اللازم وجودي ومفهوماً
المتعارف وجودي والوجودي مقدم على الوجود
لا جل ذلك فانه عليه **قال** وكل واحد منهما **اول**

فان كل العام كل واحد من العرضي التام والعرض
المفارقة الى احدى العرض العام عند جايه وان
لزم ان يكون الكليات سبعة ومع النوع وطبقت
والفصل والعرض التام الى احدى العرض العام
والعرض المفارقة والخاص والعرض المفارقة التام
العام والمشتقات الكليات خمسة كسبوت
ان المراد ان هو ان يكون تلك الكلمات خمسة انها
بأنسبها الا واما ولا وما ذلك كونها سبعة
اثباته فانما يصدر بها خمس السبعة والاول
ان كان سبعة بالنسبة اليه وان لم يخص
كل واحداه فان قيل لم قدم المص الحاص على العرض
العام ولم يعول بالعكس قلت لان مفهوم المخاص
وجوده ومفهوم العرض العام عدمه في الوجود

وجوده في مقدم على العام ولا جل ذلك قد ما عليها
فان هذه التعريفات كما انثرت
الى جواب سوال مقدم وهو ان يقال انما قال المص
في تعريف هذه الكليات الخمس برسم ولم يلقح
ويجد قال لزومات متساوية ان يكون
تلك التعريفات تعريفا للاثم كونهها الى
والتعريف بالخاص برسم ولا جل ذلك قال ويرى
دون غيره الا ان اياه ان هو انثرت
وجه كون هذه التعريفات رسوم للكليات الخمس
بأنها حادثة بل ان يكون
لكل المفهومات حدود الكليات المذكورة فان
لكل المفهومات اعتبارية لا مفهومات حقيقة ولا خالصة
لما ورا ذلك المفهومات في اعتبار المعبر فيكون

حدود الارسوما والله اعلم بحال
لا يجب العلم ولا تلك المفهومات رتومات
ان يكون وراء تلك المفهومات ما يهاب
لمفومات مساوية لها وكون المفهومات حدودا
لا تتوقف على ان يكون وراءها ما يهاب لمفومات
متساوية وكلامها غير مفهوم القول الفارح
فان قلت لم تقدم اهل الكلمات على
قول الفارح ولم يقل بالعكس قلت لان الكلام
جزء في القول الفارح لان الامة التام مركب
من الجنس والفعل القريبين والحد انما فصلت
من الجنس والبعيد والفصل القريب وغير ذلك
والجزء مقدم على الكل لا فرغ المصنف
بيان الكلمات المتضمنة للنوع والجنس والفصل

والعرض العام سرع الان في القول الفارح الذي
هو عبارة من التعريف فان قلت لم تقدم المصنف
الكلمات الخمس على القول الفارح ولم يقل بالعكس
قلت لان قول الفارح مركب منها فيكون مركب
الكلمات جزءا او القول الفارح كلاً والجزء مقدم
على الكل طبعا لعدم وضعها لوضع الطبيعة
فان قلت لم تقدم المصنف قول الفارح على قول
لان قول الفارح تصور ولا تصور ولا تصور ولا تصور
مقدم على التصور ولا جلد لك فقدم عليه
احد ما قول الفارح فان قلت لم سمى قول
فان قلت اما الاول فلان القول مركب
اللفظ والقول الفارح مركب ولا جلد لك حتى
قولا والله اعلم بشرط انما هي الاشياء فان

فان الحيوان الناطق شر ما هيئات الانسان
وكذا مميزات النام وغيره والاخر
فان قلنا لم سمي هذا جمل لان الجمل هو العلية
من تشك به غلب على حصه ولاجل ذلك سمي جمل مع
عدم اعتبار الحكم وهو اسناد ام الى اخرها ما
كقولنا الانسان كاتب او سلبا كقولنا الانسان
كاتب موصل المطاه لان المطلوب ان
اذا ادرك كان ادراكه مصورا كالجوان وانما
وغيره الى المطلوب التصديق اي المطلوب
الذي اذا ادرك كان ادراكه تصديقا كقولنا
العلم حادث وغيره او يعرف هذه
انما ذكرنا ما فان كان الاول فهو الحد وان كان
العلم فهو الرسم فان قلنا لم قدم المص

الحد على الرسم ولم يفعل بالعكس والعلم هو
ذلك لان الرسم بالوضوح سهل من الاطلاق على
الذاتات لان مقصود ذلك الذاتات التي هو
الحد النام بوزن ما هي الاشياء كمنها مخلوق الرسم
فانه لا يوزن شئ منه ولا يولد كونه عليه لحد
قولنا ان علم ما هي الاشياء كالجوان والحد
الانسان فان الانسان يكون انسانا ان
وغير ذلك من الماهيات على ما هي الاشياء
بحر الرسم ولتقابل الاعمول لا من ان يكون
المراد بالحد لاد على ما هي الاشياء اما الله لاد على عام
الماهية التي او اعلم ان يكون عام ما هي الاشياء
او بوجه فان كان الاول لم يكن معرفة الحد
جامعا لم يوجع الحد لتافقه لانه لا يبدل على عام ما هي

الشئ بل على جميعها وان كان الشئ لم يكن
 التعريف ما يعاد قول الرسم فيه لانه وان على ما به
 الشئ بوجهها اللسان الا ان يقال التعريف للشيء
قال لان الحد الاول لان الحد هو قول ان
 على ما به الشئ فلا يلزم التسلسل كما ان الوجود والوجود
 للوجود وجوده في الخارج وجوده
 للوجود وجوده في الخارج ايضا عن جنس
 الشئ فصل القريب من الشئ والجنس القريب من الشئ
 لا يكون تحت جنس بل كان تحت نوع والعقل القريب
 هو الذي لا يكون تحت فصل فان فصل ان تمثيل الحيوان
 الناطق للحد الثاني غير جائز لان الحد من العور
 الشئ في القسم في العلم وان الناطق معلوم ليس
 بعلم فالعلم مبين للعدم ومما في الشئ فلا يجوز

ان يكون قسما من العلوم فالاولى ان يكون القسم
 بالادراك المتعلق بالحيوان الناطق بحيث ان العلم
 الذي وقع مورد القسمة بمعنى العلوم ويقتل
 ان يطلق الحد على الحيوان التام مجازا من سائر
 شئ للمتعلم باسم المتعلق الذي هو الاولاد
 بالحيوان الناطق فان قلت ان التمثيل للحد الثاني
 بالحيوان الناطق ليس بجائز لان الحد الثاني قسم
 من القول الشارح الذي هو قسم من العلم لان
 العلم قسم مع ان الحيوان الناطق من قبيل المعلوم
 لا قبيل العلوم وكذا التمثيل في الحد الثاني قص والرسم
 التام والرسم الثاني قص قلت بحيث ان يكون المراد
 من العلوم الذي هو مورد القسمة هو العلوم مجازا
 من قبيل ذكر المشتق منه والمراد مشتق التمثيل للحد

التام ما حيوان الناطق مجازا اسمه انذى هو العلم
 فان الحد التام في الحصة هو العلم باختر الفصل
 القريبين لتمثيل الجنس والفصل العرصة باطل يكون
 مجازا **قال** وهو انذى يترك عن جنس بعيداه **قول**
 اي وهو انذى يكون له جنس كاطسم فان معه
 جنس هو الحيوان **قال** لوجود بعض منها في غيره **اول**
 لان المتفق عليهما يوجد في الدجاجة والطيور وغيرهم
 الاطفا يوجد في الفرس وغيره وباب البشرية يوجد
 في الحية واستفاته العامة يوجد في الاشجار والفلح
 ما يطبع لا يوجد في غير الانسان **قال** كما فرغ المصنف من
 قول الشرح في شرح الان في الترتيب هي القضايا **اول**
 فان قلت لا نسلم انه المصنف في بيان قول الشرح
 في بيان الحيوان هي القياس بالشرح في بيان القضية التي

٢٢
 في جزء الانسان القياس ثم بعد الفراغ من بيان القضية
 شرع في بيان الحيوان لان الشرح في بيان القضية
 شروع في بيان القضية شروع في بيان القضية لان
 الشرح في بيان القضية شروع في السبب اما يكون
 بالشرح في السبب في احراء ذلك السبب فكون
 الشرح في بيان القضية شروع في بيان الحيوان
 والقضايا قولاه فان قلت لم ندم
 المصنف على الحيوان لم ندم على العكس قلت لان
 القضية حزمة من الحيوان والحرد معدم على الكل طبعا
 عليه وضعا ليوافق الوضع الطبع والقول
 مركبا قال قلت ان اطلاق القول علم
 المركب الممول هو حصة وبابها او حصة في احد
 مجازا في الاخر قلت ان اطلاق عليها حصة فيها

عنه البعض فربما عند البعض يكون مشتركاً
 وهو المعنى ومجازاً في اللفظ عند البعض
 الفصل الثاني في معرفة ما هي المقاصد
 الآن في ما يتعلق بما اختلف فيه
 وقد عرفنا المقصد على المقصد فان قلت ما قسم
 المقصد المقصد على المقصد فقلت لان مفهوم الجملة
 وجودي ومفهوم الشرطية عدمي والوجودي هو
 السوء على عدمي والجملة جزء من الشرطية والشرطية
 مفقود على الجملة والافاقية شرطية
 كان الحكم عليه وبه قضية او يكون احدهما مفقود
 والاخر قضية وفيه نظر
 ان يقال ان تعريف الجملة والشرطية مفقود
 اطوار الناطق يتقبل بتقبله وقوله لا بد من عالم

يناقضه ليس عالم وغير ذلك منها حملات مع
 ان اطرافها الى هي المحكوم به يست بمفردات فلا يكون
 تعريف الجملة حاصلاً ولا تعريف الشرطية مانعاً ولا يمكن
 ان يقال ان المراد بالمفرد في هذه المقام اعم من المفرد
 اما القوة وس المفرد بالفعل والمراد بالقوة هو انه يمكن
 التعبير بلفظ المفرد كقولنا الموضوع محمول ويؤيد ذلك
 المذكور في صورة البعض كك فان اطرافها وان كان
 مفقوداً بالفعل كقولنا مفقودات بالقوة لانه يمكن ان تعبر
 بالفاظ مفقودة فان قلت لم قدم المقصد الشرطية المقصد على الشرطية
 المنفصلة لم قدم الشرطية المقصد لموت فلت اما تقديم الاول
 وجودي والوجودي مفقود على عدمي **فيقال** كقولنا ليس
 اما يكون انساناً سواء كاتبا **قول** فانه حكم فيه سلب السان
 بين كون الانسان اسود كاتبا لانه محمول ان يكون الانسان

اسودا كاتبا وان لا يكون ولا كاسا بما كان ابيض
قال اطرء الاول **اقول** ما فرغ من القضيتين
 شرع الان في بيان جزء الحمد والسرطة **قال** واطرء الاول
اقول فان قلت لم وهم جزء الحمد على حدة السرطة على
 لان الحمد مقدم على الشرطة كما مر وعدم الكل على ما يستلزم
 عدم اطرء عليه **قال** واسم الحكمة **اقول** اي مورد
 الاحاط والسبب **قال** ولم يذكر اطرء الا **اقول** اي
 لانها مشهورة مما ذكر اطرء من **قال** ينقسم العصاة
اقول ما فرغ المصنف من عليم العصاة شرع الان ان يسميها
 الى الموجه اولى والسبب **قال** والعصاة الى موجه
اقول فان قلت ان تعريف الموجه والسبب معروف
 بالعصاة الكادية لعمومها لان جبر لا يمس الانسان
 حيوان وغير ذلك فان الاول موجه والسبب سائر مع ان

تبيين

لا يصدر عن علمها بل يصدر على الاول تعريف الساببة و
 على الثاني تعريف الموجه ولا يكون التوفيقان مطروحين
 ولا متعكسين وان سمعوا بالعصاة السرطة الموجه والسبب
 فانما لا يقال في الموجه السبب الموصوفين في قول وفي الثاني
 الموصوفين ليس بمحمول بل قال المصنف تالي والمقدم
 تالي فلا يكون ذلك التوفيقان جاسعا قلت لعل هذا
 التفتيم ليس بطلوع العصاة بل للعصاة الحمد الصادق والان
 الجواب ساقى مفهوم القواعد في هذا الدليل قول ممكن ان
 يحاط به من العصاة الاول بان عال ان المراد بان
 يقال الموصوفين محمول ما يكون كذلك في الظاهر سواء كان
 كذلك في نفس الامر او لا يكون فتاوى التعريف
 المذكور والقضايا الكادية فلا مرد ذكرتم **قال** كل واحد
 من العصاة الموجه **اقول** ما فرغ المصنف من تقسيم العصاة الى الموجه

والسر في تقسيم كل واحد من الموصوفات والسمات
 الى خصوصية ومحصورة ومركبة فان قلت لم يرد الموصوف على
 التامة والمخصوصة على المحصورة والمركبة قلت لان مفهوم
 الموصوف والمخصوصة وجودي ومفهوم التامة والمحصورة
 والمركبة عدمي والوجودي مقدم على العدمي ولا يلزم ذلك
 قد تمها علمنا ان شيئا محصورا فان قلت لم يرد الموصوف
 انقضيه المحصورة على المحصورة ودم المحصورة على الموصوف ولم
 يفعل بالعكس قلت لان مفهوم المحصورة وجودي مخفي والوجودي
 المخفي مقدم على المركب منها والمركب منها مقدم على العدمي
 المحض **قال** فاد قسمه **اقول** اي محل تقدير ما ذكرتم مرجع
 التقسيم يكون انقسام العصبية المحل بلهم لان التقسيم الاول
 المحصور والتقسيم الثاني انقضيه المحصورة والتقسيم الثالث
 العصبية المركبة **قال** لا يقال **اقول** حاصل هذه التسمية

ان يقال ان القضية المحل على ضربين لانه لا يجزى من ان يكون الحكم
 فيها على نفس الطبعية والحقيقة او لا يكون كذلك فان كان
 الاول فالقضية طبعية كقولنا الانسان نوع والحيوان
 جنس والناظر وصل والصالح حاصد والمائي فرض
 عام وغير ذلك من الامثلة وان كان الثاني فالقضية
 غير طبعية سواء كان محصورة او محصورة او مركبة وهذه
 التقسيمات لا يتناول العصبية الطبعية من العصا ما فلا يكون
 تلك العصبية حاصره بخروج افراد العصبية عنها خارجة
 لان الموضوع في ملك العصبية الطبعية شخفا موقفا ولا كل
 الافراد ولا عصا ولا الافراد في الجملة **قال** لزم مزيد **اول**
 فان قلت لم يرد الموصوف العصبية للزومية على العصبية الطبعية
 الا معانده ولم يفعل بالعكس قلت لان مفهوم الزومية
 وجودي ومفهوم التسمية لا تنافي عدمي والوجودي سر ومعدم على

العدد في **قال** كالعلمية **القول** المراد من العلمية ان يكون المقوم
 على لما في نقولنا ان كانت الشمس طالعة فانها موجودة
 فان طلوع الشمس على لوجها وانما راو يكون المقوم قابلي
 معلوم لا على ما كقولنا ان كانت النهار موجودا فالعام معلوم فان
 وجود النهار واخضاة العام معلوم الطلوع الشمس المراد
 من التضاييف كون الشيء يكون مع كل واحد منها
 مع تعقل الاخر كالابوة والبنوة وعدم ذلك من امثلة
 التضاييف **قال** الاية اما عمره فالعلمية **القول** لان يكون
 زيدا اما عمره ويكون عمره ابنا زيدا مضافا فان عقل كل واحد
 منها مع عقل الاخر **قال** واما السطر المنفصلة فمستلزمة الى
 اسم مخصصه واما مع الجميع واما مع الكل **القول** فان قلت لم قدم
 الحقيقة على ان الجميع وقدم مانع الجميع وقدم مانع الجميع على مانع
 الكل ولم يعمل بالعكس قلت لان الساتر في الصدق والكذب

العلمية

اتم في تحقيق الاتصال من الثاني في الكذب **القول**
 ذلك قد مره **قال** وهذا ليس لاحقيقة **القول**
 ا **القول** اي الثاني في الصدق والكذب حقيقة
 لانها هي التي لا يسمع اصلا في الصدق والكذب **قال**
 عن خبره من غايبا **القول** وانما قلنا غايبا لان تلك
 القضايا المنفصلة قد تركت عن كسر من خبره من كذا
 اشارة بعوده وقدم كذا **قال** فاقولنا العدد
 اما زايده او ناقصا او مساويا **القول** فان قلنا لم
 اخضرت العدد في هذه الاقسام البنية ولم يكن
 زايده او ناقصا منها قلت لان الكسور الخمسة تحت
 العدد و هي النصف والثالث والرابع والخامس
 والسادس والسابع والثمان والعاشرون من
 ان يكون زايدها عن اصل العدد او ناقصا عنه او مساويا

ياله فان كان الاول زائدا عليه كما في عشرة فان نصفه
 ستة وثلاثة واربع وسادسة واثنتان فان كان ثانيا
 كان العدد ناقصا كما في ثمانية فان نصفها اربعة واربع
 اثنان واثنا عشر واحدا من مجموع خمسة وان كان
 الثالث كان العدد مساويا كما في ثمانية فان نصفه
 اربعة واثنا عشر واحد **قال** يلزم الخلق **اول**
 اي الحال الذي هو اجتماع التقيضين واربعة التقيضين
 ويلزم ان سلم كونه زائدا **قال** لان على احد جزئي
 الخصم سلم بعض الجزاء الا انه **اول** لانها صادقة
 وهو على كونه لكن لا يحل له كونه قائم ورسيد قائم
 ما بين العصبين فان كانا محالين بالاحكام والاسباب
 لكن لا يصح ذلك ان يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا
 بخلاف ان يكونا صادقين وهو له الواحد والواحد

العدد والعصل اي وهو ان يكون الاحكام والاسباب
 بالعدد او بالعقل ما بين العصبين **قال** لا يها اهل
 المخصوصتين **قال** واذا عرفت هذا اي عدم التماثل بين
 ما بين العصبين الا بعد مجموع وحدات **قال** وبله هذا
 علمه ان يكون بعض الموحدة الكلمة ان به الجزئية
 ان يكون بعض الاسباب الكلمة الموحدة الجزئية **قال** والحق
 ان سراد الطهارة لا اسم اذ الطهارة في هذا الموضوع يوسم ان
 ذلك شرط في الفقيضين سواء كانتا خصوصيتين او خصوصية
 وليس كذلك بل هو انما يكون شرطاً لخصوصية **قال**
 لان العكس للمسلم قد يكون اذ فان قيل لم اورد
 لمعطيه المصنف في حروية الحكم لان المسلم قد يكون اجماعا
 صادقا والآخرى كاذبة نحو كل انسان كاتب بالامكان
 سمي من الانسان بكاتب بالامكان والجزئية قد يكون

احد ما صادف والاخرى كاد **قال** قول من تلك الاشياء
اقول ما وقع من شأن شرط السامع في المخصوصين ^{المحمولين}
 سرع في ما ان العكس مع العكس **قال** اطهر لو قال
 المثل العكس عباره عن محل الخرج الاول اه **اقول** ممكن ان
 محاب من هذا النظر ان يقال ان يقال ان المراد من
 الموضوع والمحمول في الذكر في عسر الامر والمقصود لا شك
 انه محال في العكس الموضوع في الذكر محمولا والمحمول فيه
 موضوعا فلا يبرده ما ذكرتم من السؤال **قال** ما هو الموضوع
 لا يصير محمولا انا **اقول** ما هو موضوع في قولنا شاكلا
 ان ان حيوان وقولنا لاشي من الان ^{نحو} ان يحو
 ذات الان اعني زيدا وغيره وما هو محمول في هذا
 القول هو مفهوم الحيوان ومفهوم الحمار فلا محال في
 الذي هو بعض الحيوان ان ان ولا من من الاخر بان

ذات الموضوع محمولا ولا مفهوم المحمول موضوعا لان
 الذات لا تقع محمولا والمفهوم لا يقع بمفهوم على الموضوع
 في العكس هو ذات الموضوع والمحمول في الاصل والعكس
 هو مفهوم المحمول اي الموضوع في الاصل هو ذات الان
 وفي العكس ذات الحيوان والخبر المحمول في الاصل هو
 مفهوم الحيوان وفي العكس هو استيعاب ^{مفهوم} **قال**
 ولن سبنا ذلك **اقول** ان محل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا
قال لكن يخرج من التعريف اذ **قوله** لا محال في الموضوع
 محمولا ولا المحمول موضوعا بل يجعل المقدم تاليا والسالي
 مقدم فلان يكون تعريف العكس جامعاً ولكن ان يجاب عنه
 بان المراد من الموضوع والمحمول هو خبر الاول والآخر
 الله بجاز ام من ذكر الخاص واردة العام فلا يبرده كما
قال فعلى هذا قول المصنف التكميل لا يكون الا حطاً

اقول يمكن ان يجاب عنه بان قول ان ذلك القول
انما يكون اذا كان على سبيل العصبه ليس كذلك بل هو
هو هو على سبيل التعيين بان حال الصدق علب على حاله
الكذب مع كل ما نزلنا باقمان على العكس فلامد ما ذكرتم
من لزوم الخطا **قال** لا يلزم ان انعكس كليه **اقول**
فان قلت لم قال لا يلزم ان انعكس كليه قلت لان الموضوع
الكلمه انعكس موجه كليه في بعض الصور كما اذا كان الموضوع
ساويا للجميع كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق انسان
دون بعض الصور كما اذا كان المحمول اعم من الموضوع كقولنا
كل انسان حيوان فانه انعكس الى قولنا بعض الحيوان انسان
دون قولنا كل الحيوان انسان واللازم صدق الاصل
على كل افراد الاعم ذلك **قال** ولا يلزم بل يلزم ان انعكس
حريميه **اقول** لان الموجه الكلمه انعكس بعض الصور

موجه الكلمه كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق انسان
وان انعكس موجه حريميه في بعض الصور كقولنا كل انسان
حيوان وبعض الانبياء اطيهار والموجه اطرنته اعم
من الموجه الكلمه وصدق الاصل يجب صدق الاعم فيلزم
ان انعكس الموجه الكلمه الى الموجه اطرنته دون الموجه
الكلمه فان انعكس العصبه لازم لها وهو في الموجه اطرنتيه
دون الموجه الكلمه بلزم صدق الاصل على صدق الاعم
وهو محال لان الاعم صادق على كل افراد الاصل
فلو صدق الاصل على كل افراد الاعم لزم ان يكون
متساويا فلا يكون الاعم اعم ولا الاصل اخص
وهو خلاف المفروض وعكس المعبر فليكون بعض الحيوان
انسان **اد** لانه اذا كان كل انسان حيوان فلا
من ان يكون كل الحيوان انسان او يكون بعض انسان

و على كلاهما يلزم ان يكون بعضه انسان وهو المظ
قال والاولى في التعليل **اه قول** فان قلت لم كان
هذا التعليل اولى من التعليل الذي ذكره المصنف
ان هذا التعليل على صورة انعكاس الاستنادي البديهي
الانتاج بخلاف التعليل الذي ذكره المصنف على صورة
انعكاس الافتراق الغير البديهي **قال** مصدق ليس بعض
الانسان حيوان **القول** لانه اذا انتفى الحيوان على كل حال
افراد الانسان فلا يخرج من ان ينتفى الانسان من كل
افراد الحيوان او غير بعضهما وعلى كلا التقديرين يلزم
قولنا ليس بعض الانسان حيوان **قال** وقد كان الاصل
كل انسان حيوان هذا خلف **القول** لانه اذا صدق
كل انسان حيوان سئل بعض الانسان حيوانا
لان صدق الموصفة الكلمة يوجب كذب التسمية الخبرية

فان كذب قولنا ليس بعض الانسان حيوانا كذب
قولنا لا شيء من الحيوان بان لانه لازم له كذب
اللازم يستلزم كذب المعلوم والاكذب قولنا لا شيء
من الحيوان بان صدق قولنا بعض الحيوان
انسان واللازم ارساع المساوئين وهو محال
فيلزم المظ **قال** الشيء من الانسان بان وهو
محال **القول** وهذا المحال لا يخرج من ان يكون يلزم
من صورة ذلك تقياس ومن سادته والاولى
الصحة الصورة وهو صحة شرط الانتاج الذي هو
ايجاب الصغرى وكلمة الكبرى فتعين ذلك الجهر انما يلزم
من مادة ذلك انعكاس فلا يخرج من انه يلزم من الصغرى او
من الكبرى والاولى لان الصغرى مفقودة الصدق
فتعين الشيء هو ان يلزم المحال من الكبرى فيكون

الكبرى مع لان المسلم المحال مع واد البطل الكبرى
ثبت المدة على الذي بمصداق **قال** هذا خلفا **اقول**
لان صدق المودة الطرية التي هي قولنا بعض الحيوان ثنائيا
يستلزم سلبه الكلمة لاننا تقيضا **قال** وقد كان
الاصل لا شيء من الانسان بحجبالا لان هذا خلف
اول فاذا امكن بعض بطل بعض العكس لان
اشي لا نتم ليوجبها وبطلان لازم يوجب بطلان
الملزوم والآلزم وجود الملزوم بدون اللازم وهو
محال **قال** ينتج من شكل الاول بعض الانسان ليس
بانسان وهو محال **اول** وهذا المحال اما لزم من
صورت ذلك لعكس او من مادة لا محذور الاول
لصحتها لانه لا يوجد فيها شرط انساني الذي هو احي
الصغرى والكلمية الكبرى فتبين انك فلا محال ان

يترك ذلك الخ ذلك من الصغرى او من الكبرى وبها
محال لان الكبرى صادقة فتبين الاول فيكون بعض
العكس مع لان المستلزم للمحال محال واد اطل
الصغرى صدق بعض الذي هو العكس وهو لا يمكن
وانما قد نرى ما يعود اى كانه اشارة
الى جواب سوال مقدم وهو ان محال لم قال المصداق
لا يلزم ان يعكس ولم يقل لا يعكس فاحاب انما يعكس
الى ان له الطرية في الصورة دون المعص الاحتر
ولا جل ذلك قال ولا يلزم ولم يقل لا يعكس
المطلب الاعلى من الكل الاصطلاحات المذكورة العا
ا فان قلت لم كان العكس هو المطلوب الاعلى
في تلك الاصطلاحات المذكورة قلت لانه هو الموصل
الى مطالب المصداق المطلوبة من هذا الفن فيكون

القياس لا يتم المطالبة فيكون هذا المطلوب على
كعكس المستوي اي هو ان يجعل كون
المحمول موضوعا والموضوع محمولا كقولنا عصا الطوان
انسان وعكس هذه اي هو ان يجعل نقیض
الموضوع محمولا ونقیض محمولا كقولنا ما ليس
بحيوان ليس انسان يميز به عن الاستقراء
وهو ان يستدل بثبوت الحكم على اطرنا
على ثبوت للكلمات كقولنا طل حرمهم اما ذات اوزيت
او مقدار وكل واحد منها متغير ومن الاستقراء هو
اثبات الحكم على كل ثبوت في خبرنا وهو همان
تمام وناقص والاول هو الذي يمكن تبني جميع اجزائه
والثاني استغراق الغير التام ما لا يكون تبني جميع
اجزائه كما يقال كل حيوان يتحرك حركه الاسفل عند المضغ

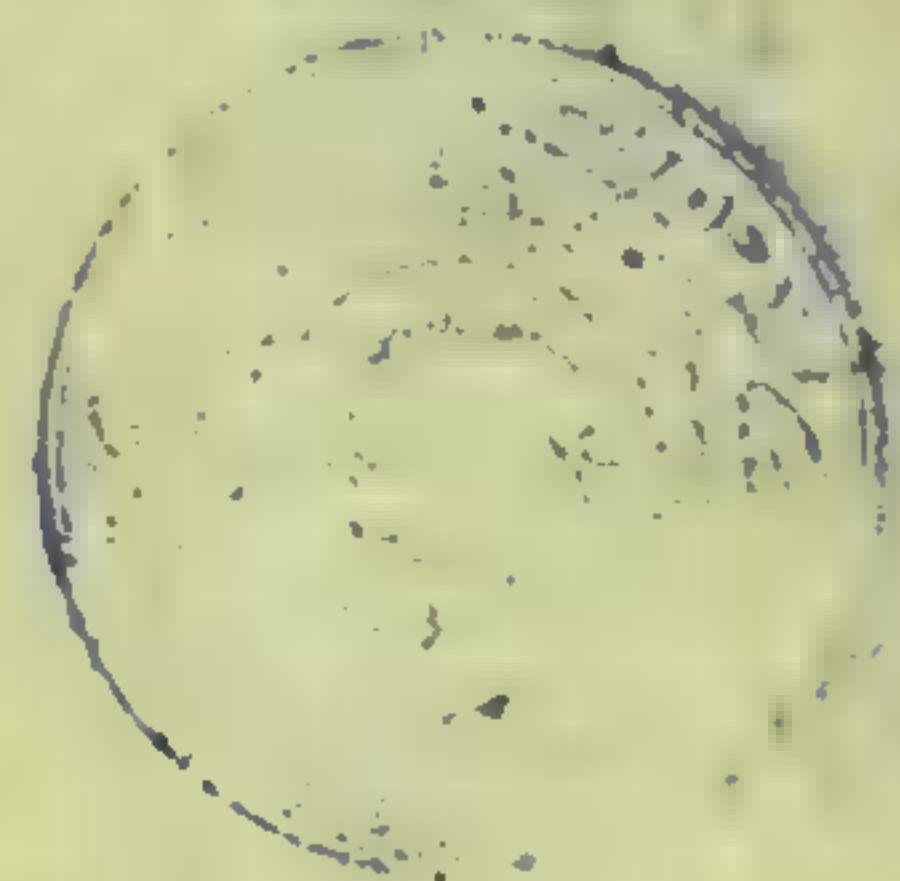
22
لانه اما انسان او حيوان او فرس او حمار او
غير ذلك وكل منها يتحرك حركه الاسفل عند المضغ
حيوان يتحرك حركه الاسفل عنده ولكن يمكن
يختلف هذا المدلول بان لم يستقرأ عن خبرنا
كما يمكن ان الساج يتحرك حركه اعنه الا على عند المضغ
مع انه حيوان والمسل اي وان يستدل بثبوت
الحكم الاحد الكلمتين على ثبوت الكل لكل الاخر اجزاء
الاستقراء كما في تمام الحكم كقولنا استسقاء حاد
قياسا على البيت لانهما مشتركان في الترتيب وان
التمثيل هو اثبات الحكم على جزئ ليس بثبوت في جزئ
اخر لعلة عامه كما يقال زيد افضل من عمر والكلمه
فيكون بغير افضل منه لوجود العلم به ايضا وقد يمكن
التخالف ههنا بان يكون افضلية زيد لا لعلم بل لصفه

الا ذلك لا توجد في كبر قال فان القياس ينقسم اه اقول لا فرق
 من القياس بشرع الان في تقسيمه فان قلت لم تقدم
 التوفيق على التقسيم ولم يعمل بالعكس قلت لان
 التقسيم الشيء اما يكون بحد موهوب السبب ولا جمل ذلك
 قدمه عليه اعلم ان الحد المشتمل على المسمى هو موهوب
 العكس مضافا على السبب حد او سطراد فان قلت
 لم قدم الحد الوسيط على الحد الا صغرى الذي هو موهوب
 المخط على الحد الاكبر الذي هو مجموع المخط ولم يعمل
 بالعكس قلت لان الحد الاوسط مشترك بين
 هذين معنى العكس ولا جمل ذلك قدمه عليها بخلاف
 الموضع والمطلوب فانها لا يشتركان قدمه مثالهما
 ان كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
 وكل جسم محدث وكلان كانت الشمس طالعة فانها

موجود وموضوع المخط فان قلت لم قدم
 الموضوع على المحمول ولم يعمل بالعكس قلت لان المراد
 من الموضوع الذات والمراد من المحمول هو المفهوم
 والذات تقدم على المفهوم فيكون الدال مقدم على
 الدال المفهوم في الاغراض فان قلت لم قال في الا
 ولم تذكر على اطلاقه وقلت لانها قد يكونان متساويين
 نحو كل انسان حيوان وكل باطن حيوان وكل انسان
 باطن وان باطن متساويين الى غير ذلك وهذا
 انما لفظه فان قلت لم قدم المصطلح في المذكر
 على الراهية المذكور ولم يعمل بالعكس قلت لان اللفظ
 المذكور سبب الراهية المذكور وليس عليه على الجب
 والاشكال ارسو فان قلت لم قدم شيئا
 الا السك الاول على باقير ودم السك الرابع على الا

و قدم الثالث على الثاني والمقصود من شكل الاول على الثاني
 و قدم الثاني على الثالث فالتا اما تقدم الشكل الاول
 على غيره فلكونه على العظم الطبيعي فلهما واما عدم
 الرابع على الثالث واما الثالث فلا ينعكس الاول واما
 بعدم الشكل الثالث على الثاني فلهما اشتراك مشترك
 في الاشتراك الذي هو الموضوع واما عدم المقصود
 الشكل الثاني على الثالث فلا ينعكس الشكل الاول في
 شرف مقدمه اليه هي الصغرى في التذكر اطراف الاوسط
 نحو لا تساهما و قدم الشكل الثالث على الرابع لما كان الحد
 الرابع ابعده من الطبيعي واما ما كان يخفق الاختلاف
 والنتيجة اه اي والاختلاف في النتيجة بالاجاب والسلب
 سلم العكس لان النتيجة ملازمة للعكس فان كان
 النتيجة في الاجاب لم يكن في السلب نتيجة وان كانت

النتيجة هو السلب لم يكن في الاجاب جواب لانه
 بعض ان يكن عشرة اه اي وهو حاصل من جدول
 الصغرى الرابع في الكبرى فان الرابع هو حقه الكلمة
 والموضوعية اظهرته وللتا له الكلمة والتا اظهرته
 فحصل من ضرب الرابع في الرابع عشرة عشرها
 الضرب الاول فان قلت لم قدم الضرب الاول على
 الثاني والثالث على الثالث والثالث على الرابع قلت لان
 الاحاط اسرف وكد لك الثاني سواء كانت
 الجمالية صغرى والمتصلة كبرى كقولنا كل انسان
 حيوان كل ما كان الشيء حيوان وهو جسم ينتج عن
 المقدمتين الشيء اولهما والاخرى سصلة كل ما كان هذا
 الشيء انسانا كان جسيما العكس الاستثناء
 مركب واما من مقدمتين احد منهما شرطية والاخرى



وضع احداهما اي انشأته او رصداي ان بقاء
 الاخرى هي اخر حرم من على الشجرة سرمد لانه ان
 كانت المقبرة الاخرى وضع احد حرمها ملزم وضع
 الحرم الاخر فان كانت تلك
 العصبه وضع حرمها ملزم
 وضع الحرم الاخرى

مت

م

ان كان كذا حار حار
 ان يكون السبب الواحد
 قابلا لثلاثة اشياء واحد هو
 المطلق الاحتمال موجود
 وان كان وبنها لم يسم
 ان يكون اقتضاؤه
 مطلق الوجود لذاته
 بالاعتقاد ان السبب
 ان كل واحد
 يحصل
 عند التباين
 ان

معان الاول استثناء الشيء في وجوده عن العدم
 كون الذات مقتضية لوجوده اقتضا تاما الثالث كون
 الشيء ممنازا عن الغير وكذا ما يشترق عنه افعى الواجب له
 معان ثلثه احد ما يكون ذاته مستغنيا في الوجود عن الغير
 والثاني ما يكون ذاته الذي هو وجوده حاصل مقتضا لوجود
 المطلق لان ذاته مع عند الحكماء وجوده حاصل مقتضى نصيب
 ايضا وبنها الذي هو الوجود والمطلق فليزيم ما تقدم
 بالوجود الذي هو نفس على اتصافه بالوجود الذي هو
 عارضه فلما يلزم مقدم الشرط على نفس ولا وجوده وجود
 وبنها سقط ما قبل من ان الواجب لو اضمح ذاته
 وجوده لزم مقدم الشيء على نفس على تقديم كون وجود
 السبب والسبب واحد او كونه موجودا مترين على حسب
 التعابير مع ان جوابه لا ع من حاجه فلما مل والثالث باب

يما

ان كان كذا حار حار

يما ز الشيء عن الغير المتمنع نظيره فهو الذي يقتض
 عدمه لذاته كشرىك الباري الممكن وهو الذي لا يعنى
 وجوده وعدمه لذاته بل هما من ضره وهو الله تعالى سواء
 كان العدم ازليا او حدثيا لان كل منهما مسبوق بيقين
 الباري وما قيل ان المراد من قولنا عدم الممكن من غيره
 هو العدم الحادث لا لعدم العدم والال لم يوجد الا هو
 العدم لان العدم الذي قبل ان كان من غيره وهو الله
 تعالى كان مسبوق بالارادة وكل ما هذا شأنه حادث
 فلم يوجد الا عدمه ام التقديم مع ان المتكلمين قالوا
 بما انه وقع باذكرنا مع ان التقديم والحدوث انما يوصف
 بالاشياء بحسب وجوده في الازمان سواء
 وغيره اي سوى كل واحد من الواجب والمتمنع على كل
 البدئية تفنن في العبارة وهذا سر غوب عند البلغاء

ان كان كذا حار حار
 ان يكون السبب الواحد
 قابلا لثلاثة اشياء واحد هو
 المطلق الاحتمال موجود
 وان كان وبنها لم يسم
 ان يكون اقتضاؤه
 مطلق الوجود لذاته
 بالاعتقاد ان السبب
 ان كل واحد
 يحصل
 عند التباين

هذا هو الوجه في ان مفهوم كل مفهوم اذا انتفى الله من غير
 انتفاءات الا فيه ما ان يكون بحيث يجب له الوجود اولاً فان
 كان الثاني فان ينتفع له الوجود اولاً فلهذا قسم ثلثاً
 يخرج مفهوم من المفردات غنياً ولا يصدق اثبات منها
 على شئ واحد فالاول هو الواجب لذاته والثاني
 هو المنع لذاته والثالث هو الممكن لذاته فان كل هذه
 العسم غير حاصره او يجوز ان يكون قسم اخر
 له الوجود والعدم معا اجيب بان هذه العسم للمفهوم
 بالاسم الى الوجود الخارجى وح لا يخفى قسم اخر بل يكون
 متفانداً لانه معدوماً فى الخارج دايماً ويكون قوله
 مستند الى ذاته ولا معنى بالمعنى سوى هذا فان قلت
 المحتمس لا يكون ضرورى الوجود قطعاً وما نحن بصدد
 ضرورى الوجود فلهذا فلا يكون محسناً فان قلت

هذا هو الوجه في ان مفهوم كل مفهوم اذا انتفى الله من غير
 انتفاءات الا فيه ما ان يكون بحيث يجب له الوجود اولاً فان
 كان الثاني فان ينتفع له الوجود اولاً فلهذا قسم ثلثاً
 يخرج مفهوم من المفردات غنياً ولا يصدق اثبات منها
 على شئ واحد فالاول هو الواجب لذاته والثاني
 هو المنع لذاته والثالث هو الممكن لذاته فان كل هذه
 العسم غير حاصره او يجوز ان يكون قسم اخر
 له الوجود والعدم معا اجيب بان هذه العسم للمفهوم
 بالاسم الى الوجود الخارجى وح لا يخفى قسم اخر بل يكون
 متفانداً لانه معدوماً فى الخارج دايماً ويكون قوله
 مستند الى ذاته ولا معنى بالمعنى سوى هذا فان قلت
 المحتمس لا يكون ضرورى الوجود قطعاً وما نحن بصدد
 ضرورى الوجود فلهذا فلا يكون محسناً فان قلت

اعنى ضرورى الطرفين وان كان يجب ما وى الزاى محلا
 لكنه فى التحقيق مما يصح عدمه فقط لان ما يصح رفع
 الوجود بداهة لا يصح الوجود بداهة لان امضاء احدهما
 يضمن المنع من الآخر مستلزم عدم امضاء كلوكا
 مصصا لهما لم يكن مقتضيا لهما وانما ان كان
 موجودا فقط ومعدوماً فقط لزم تخلف معنى
 الذات دأربا غنياً فان كان موجودا او معدوما
 معا لزم اجتماع النقيضين فالأخصار صحيح وطعاً وتخل
 قسم اربع ضممها الى الصفات من بداهة العقل
 ولا يخرج ذلك كونه حصراً عقلياً يجزم منها ما لا خصار
 نظر الى مجرد مفهوم العسم وان جعل مما يحتاج
 امر خارج عن مفهومه من تبيينه او استدلال كان
 مع ذلك حصراً معطوفاً به ولذا لك اسم المقصود

ولا توقف على كونه بدنيا صرفا العباد ربا
شده وخيره اشار بهذا الى ان الله تعالى قادر على
يخرج منه ايجاد العالم وتركه فليس ثنى منها لارادته
بحيث يستحيل انكاره عنه والى هذا ذهب المبكثون
واما العلامة فانهم قالوا ايجاد العالم على النظام
لوقوع من لوازم ذاته فيمتنع حلوله عنه فانكره والقدرة
بالمعنى المذكور لا يقتضاهم انه نقصان واشتواءه الايجاب
زعم منهم انه اكمال التمام واما كونه كفا قارا بمعنى
انشاء فعل وان لم يشأ لم يفعل فمحقق عليه من الضرورة
الا ان الحكماء ذهبوا الى مقدم السطره الاولى واجب
صدقه ومقدم الثانية تمتع الصدق وكلتا الشرطين صادقا
في حقه تعالى اشار ايضا الى مذهب الثنوية فانهم
قالوا انه تعالى لا يقدر على الشر والاكثار خيلا وشريرا معا

الشر هو الشر

معان ذلك اشبهوا بين فالما هو والديصانية من
الثنوية قالوا فاعل الشر هو المنور وفاعل الشر هو الظلم
والخوسى منهم ذهبوا الى ان فاعل الشر هو المنور وفاعل
الشر هو المر من وينتجون به السطون والحاصل
منع قواهم الواحد لا يكون خير شرير بمعنى انه يوجب
بمعنى انه يكسب وفيه اياه الا ان الشر رح من اهل
السنه والجماعه لاسن اهل الاعتزال لانهم قالوا
بان الخير صادر عن الله تعالى والشر عن العباد فقدموا
على الصادر لان كون الشيء مصدرا للشر متوقف
على كونه واجبا بمبدى المسكنات وقدم الشر لانه سبب
للظلمه والخير سبب للنور والظلمه معدم على النور في كلام
الله تعالى ولذا اقدم سببا على سببه اتباعا له
والصلوة طاك كان الله عز وجل علينا نعم لا يقصود

فذلك

احصاؤا ولستينا عليه الصلوة والسلام مهدينا
الى سواء التصراط من لا يمكن قرن تجليه بالصلوة بتجيه
تغ ممتثل لأمره والمراد من الصلوة هنا الوجه ورفع الرأس
من قبيل المجاز المرسل وبعد فان الكتاب هذه النفا
اما على توهم اما او على تقديرهما في نظم الكلام والواو
منها الا انه حذفت لكثرة استعمالها مع بعده وقيل دفع
توهم الاصله وبين شي اذ لم يعمد في العرصة استعمل
الفاء لذلك اردت ان اكتب بالشمس واما
هذا من قبيل ذكر المحل والادوة الحال ان للمنطقيين
اصطلاحات يجب استحضارها بالتمهيدى واعلم ان كل
طالب كثرة قضيا جهة وحدة حقه ان تعرفها تلك
التمهيد اولوا نرفع الى طلبها قبل ضبطها بام ان بقوة ما
يقينه ويضع وقتيما لا يقينه ولا شك ان كل علم من العلوم

٢١
المخصوصه المدونة من كل كثيرة لجامعة وحدة ما
يعيد علما واحدا يعرذ بالتدوين ثم ذلك الحمة يحتمل ان
لكون موضوع العلم كالعهد للحساب وان يكون قات
كالتمهيد في مسائل الطب الباحث من احوال بدن الانسان
والادوية والاعادة من حيث انها تتعلق بالصحة ويحتمل
ان تكون راجعا الى المحولات باذنها تحت جامع
لها على قياس الموضوع الى عدد ذلك من الاحتمالات و
ان لم يكن واقعا والاصل انه لا بد من اعتبار في جهة
التعظيم الوحدة هو الموضوع لان المحولات صفات
مطلوبة لذوات الموضوعات ومن ثم تراهم يقولون
تأثير العلوم بتأثير الموضوعات فاذا اريد تعريف علم
حاص فلا بد ان يوجد من جهة وحدة اذ انقصر هذا القول
باقتبار الجهة الاولى المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض

الذات للمعقولات الثمانية التي لا يمازى بها امر في الخارج
من حيث ينطبق على المعقولات الاولى التي يمازى بها امر
في الخارج وباعتبار الجبره قانون يعرف صحيح الفكر وقائده
والمراد منها الوجوب العرفي الذي مرجعه اعتبار الاول
ولا ياتي في طرق التعليم واما الذي يجب عقلا فهو تصور
العلم بوجه ما والتصديق بغاية باعثة على الطلب
اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم اي
سوى المنطق لان المنطق ليس بالكلها بل لا عددا
من اقربنا فلما حمزور نعم ان حصل لفظ العلم بما
يجب المعقولات الاولى لم يكن متساو لاوله ووجهه عن
المعقولات الثمانية الا ان هذا الاختصاص يمتنع وما قيل
ان بعضهم اجاب بان المنطق لا ينفي ايضا وحاصله
ان الفرق الحتمي الذي للمنطق الذي هو الفرق الكلي

وهو الذي للفرق الحتمي فكون الفرق الكلي هو الفرق
الحتمي الكلي لان الاول لا يمازى فيكون الفرق الكلي هو الفرق
ان مرادهم ان يقول ان نظري المنطق مكتسب من خبر
وان صح عند الكسب يعلم من المنطق فليقبل
منها ايضا عوجي اي من البعض الاصطلاحات ايضا
قد يقال هذا مركب من ثلثة الفاظ في لغة اليوناني
وهو اي وهي اس واغواجي ومعنى الاول في العبره
انت واسم انا والثالث هو حذفت الفاجي لا محققا
ثم نقله المنطقيون وجعلوه على الكليات الخمس المسته
غير لازمة هي المنقول اليه لانه لا تناقض في الاصطلاح
يراد به الكليات الخمس مع مباحثها وانما
سميت بايساغوجي لانه اسم حكيم استخراجها وادونها
وقيل لان بعضهم كان تعلما شخصا معينا يسمى بايساغوجي

وكان محاطة في كل مسئلة منها بكلمة ويقول
يا ايها غوي الحال كذا وكذا وهو النوع
ان الكلمة اذا انبلا ما يحسن من البرئيات فاما ان
يكون تمام المشتمك بين الماهية وبين نوع اخر
او لا يكون والاول اخص والثاني الفصل الثالث
ان الحق خصه واحدة فهو اخاصه والافالعرض
العام ووجه المصدم منهم من البيان وهذه
يتوقف معرفتها على بيان الدلالات لان افادة
المعاني واستفادتها من حيث دلالة اللفظ عليها
فلذا قدم الكلام في الدلالة واقسام اللفظ
بعد اللفظ بآلة الاحتراز عن الالفاظ الموهمة
اذ لا معنى لها حتى يتبين والدلالة هي كون الشيء
فان قيل هذا المعنى لا يتحقق بين الصورة واللفظ

اذ اللفظ ليس بحيث يلزم من سماء العلم بالصورة
اتى وضع لها على ما قاله ابل اللآزم حصول الصورة
وهو يستلزم للعلم بها ولذلك لم يلزم من العلم
بالشيء العلم بذلك العلم قلنا ليس المراد بـ
اللفظ على الصورة وضعها معناه اخصص بل مجرد
حصول الصورة في الذهن عند سماع اللفظ بحسب الوضع
سواء كانت الصورة منفردة او لا كانت الدلالة
عليه لا تصاف الدال بالدالة والمدهول بالمولود
قد تراءوا اما باعتبار نفس الدال والمدهول معا
عندما لا تراهما سواء قام بهما من العلم بها
العلم ينزل بالعلم الادراك ان يكون تصور
او تصديقا يقينا او غيره فمن هذا عرفت
ان الدليل هو الذي يقتضيه ان مفهومه لا يدل على

على شئ مفهوم الدلالة ومفهوم صفة المسح
لكن مفهوم صيغ المشتقات معلوم لطل من عرف
اللغة فاذا علم مفهوم الدلالة علم مفهوم الدليل
جهل جهل والدلالة تنقسم لما فوع من تعريفها
في قسمين فالاول ان كان لفظا فالدلالة لفظية
والاخر لفظية كدلالة الخطوط والعقود والاشارة
والنصب وكدلالة الاثر ومن قسم الدلالة الغير اللفظية
الى ثلاثة اقسام فاما قسمها لان الدلالة العقلية التي
لا دخل للوضع والطبع فيها كما اعترف تفرد هذا
جاء في دلاله الحرة والصغرة والدلالة اللفظية
محصرة بحكم الاستقراء في ثلاثة اقسام الدلالة اللفظية
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والطبيعية
كدلالة الخ نضم الصغرة وسكون الحاء المتوحد

على الوجود فان طبع اللفظ يصح اللفظ لذلك اللفظ
عند عروض المعنى والدلالة كدلالة المسموع من وراء
الطوار على وجود اللفظ والمراو من الدلالة هنا
الوصف لانه لما كان الدلالة اللفظية والعقلية مصط
لاختلافها باختلاف الطباع والافهام احتض النظر
بالدلالة الوصفية المصطبة الشاملة لما يقصد اليه من
المعنى وهي كون اللفظ بحيث متى اطلق التفسير
الى معناه للعلم بالوضع وهو لانه اللفظ
الدال لا يجزى قال الشريف رحمه الله حاشية
الشمسية والظاهر الدلالة اللفظية الوصفية
اقسامها السبعة بالخصر العقل واعترض عليه بان
اللفظ اذا كان دالا على تمام ما وضع له وعلى
حرته وعلى ما لا رده في الدلالة فيكون دلاله على

ذلك المجموع لان الشئ اذا كان على كل واحد من المجموع
يكون والا على المجموع لان الشئ والمجموع من حيث هو
مغاير لكل واحد من ذلك الشئ فيكون له لاسم
اخر عند العقل وايضا اذا فرض ان اللفظ موضوع
لمعنى مركب من المعلوم واللازم وفرض انه يراد بوا
احد من معنى المعلوم والتلازم وفرض ان الحرف
الذي لم يثبت له اسم اخر فلا يكون المحصر عقليا واجبا
بانه لا دلالة فيهما على ما فرض لان الدال تابعة
الموضوع لان الكلام في الحصار الدلالة الوضعية
دون غيرهما ولا وضع لهذين القسمين فلا دلالة
غاية ما في الباب يلزم ان يكون المحصر معطوفا
لا بربما صرنا فافهم فالدلالة بالانتم
لكن يجب ان نقدر الكل بقولنا من حيث هي وقيل

المطابقة دلالة اللفظ على تمام وضع اي على تمام
المعنى الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع ونفرض
دلالة على حصة من حيث انه جزؤه والا الترام دلالة
على الخارج اللازم من حيث انه لازم له لئلا يتحقق
حدود بعض الدلالات ببعض الدلالات وبيان الانتفاض
عرف في المطولات فليطلب منه وما قيل في هذا المقام
اسوله احد بان حدود الدلالة اثنتان يتحقق كل
بالاخرين في مثله اذا فرضنا ان الشمس موضوع للجزم
والضوء والمجموع فالدلالة على الضوء مثلا يمكن ان يكون
مطابقا وتضمنا والتراما فلا بد من قيد تبوت طالوضع
في كل منها كما فعلوا احترازا عن الانتفاض وجوابه من وجهين
اه فالامتنع اليه لان الامور التي تختلف باختلاف
الاختلاف قد يكون اختلافها ظاهرا لا يحتاج الى التمسك وقد

يكون خفياً يحتاج اليه فلهذا عقيدون تفرغوا بالمشا
ليدل على ارادتها في نفس الامر ولو لم يذكر بآيتهم عدم
مراديتها وليس كذلك كالان اذ ادل
على قابل العلم وصنع الكتاب اعترض عليه بان قابل العلم
وصنع الكتابة لا يصلح مثالا للمدلول الا التزاما على ما يلزم
من تصور الان تصور ما قاله اولي التمثيل بالزوجة
للاثنين واجب بان هذا المثال ليس للدلالة الانشائية
المعتبرة في هذا الفن بل للدلالة الاتزامية مطلقا سواء
كان اعتبارا او لا فاقال لان اللفظ لا يدل على
كل امر خارج عنه اى عن المعنى الموضوع له والالزام ان
يكون كل لفظ وضع لمعنى والا على معان غير متناهية وهو
ظاهر البطلان فلا بد للدلالة على الخارج من شرط واما الدلالة
على المعنى الموضوع له اعني المطاوعة فكفى فيها العلم بالوضع

واما الدلالة التضمنية فلا يحتاج ايضا الى اشتراط لان اللفظ
اذا وضع لمعنى مركب كان دالا على كل واحد من احواله
بصحة لان مهم المراد لا يتم الكل على ملازمه بقوله
في الزمن لزوم شئ بشئ اما ان يكون بحسب الوجود الخارج
على معنى انه يمنع وجوده في الخارج منفكا عن الاول
كالموت للبحر ونحو ما عارضا واما ان يكون
بحسب الوجود والذهنى على معنى انه يمنع حصوله في
الزمن منفكا عن حصول الاول كلزوم البصر للسمع وحاصله
انه يمنع ادراك السمع بدون ادراك الاول ويسمى لزوما
ذهنيا واما ان يكون بالنظر الى الماهية من حيث هي على معنى
انها تمنع ان يوجد باحد الوجودين منفكة عن ذلك التلازم
اما وجهت كانت موصوفة بها ويسمى هذا التلازم لازما طامية
لان الملازمة الخارجة لوجعلت شرطا وكذا الملازمة

المطلقة بالنظر الى وجودها في التزوم المحقق فليكن كل
او يراد ذلك بالمراد بالارادة هي الارادة الخاصة
على قانون اللغة والالواراد واحد بمراد به معنى يلزم ان
يكون مركبا وبابرة ما يترتب في المسموع يخرج الفعل
الذال بادة على الحدث وبصفة على الزمان وهو
اعم من التحقيق والتقدير في ليه خل مثلا ضرب قبل المراد
بالارادة اما الارادة بالفعل او صلاحه الارادة على
الاولى يبرحل المركبات لئلا يستعملها في تعريف
المفرد وعلى التمام يخرج مثل الطيور الناطق علميا عن صفة
المفرد فاجواب ان المراد صلاحه ارادة دلالة جزئية
الذال حينئذ يبرال ذلك المعنى والحيوان الناطق
حينئذ يبراد به الشخص المسمى بالاييراد بلفظ الحيوان الناطق
مفردا سما فلا يخرج فافهم لان الزمان يبرل على ذات

منه الرنى مع ان الجزء الاول منه موضوع لمعنى واطر
اشبه لمعنى اخر فاذا اجموع العين معا ان المجموع
اللفظ موضوعا لمعنى والمطابقة دلال اللفظ
على المعنى الموضوع له سواء كان هناك وضع واحد
كذلك لانه الانسان على الطيور الناطق او اوصاع متفرد
بحسب تقدم اجزاء اللفظ والمعنى كرام الجارة قدم المعنى
لان المقصد بصد اللفظ ^{التقسيم} والتعريف صمم بآيات
الذات لا المفهوم وذات المفرد سابق على ذات
المركب الاول ان لا يكون له جزء سواء لم يكن لمعناه
جزء ايضا او كان ^{والثاني} ان يكون له جزء لا
له اى للمعناه كالبسطة او كان لمعناه صر ايضا ولا
على اطر المعنى كالان فان الالف منه مثلا لا يبرل
على الطيور ان ^{لكن} لا يبرل عليه اى على جزء المعنى المقصود

من اللفظ فان قيل ان المفرد هو الذي لا يراد له جزء
ولاد على جزء معناه حين ما يكون ذلك المعنى مراد اسواء
كان هناك للفظ والمعنى جزء او لا يكون الشيء منهما
جزء او يكون لاهد هما جزءان الاخر وفرد بالعلم بما يقيد
وه فلا بد لو لم يكن علما لكان مركبا واما تقييد بغير ذلك
ان يراد بكل واحد من الزمان والياء والارال معنى
هو معتبر عند اهل الحساب فيلزم ان يكون مركبا واما
تقييد مثل عبد الله فلان سطر المنطقيين في الالفاظ على
سبيل التبعية للمعنى فاذا كان المعنى واحدا بان لا يراد
الجزء من اللفظ على جزء معناه عند اللفظ مفرد او اذا كان
كثيرا بان يراد على اجزائه مركبا فلا بد للتقييد حتى لا يكون
مركبا واما المحققون من النحويين فيجعلون مثل عبد
الله على مركبا ويخرجونه عن حد الكلمة بذكر اللفظ فيه

٢٨
ان مقصودهم لا صليان احوال الالفاظ وقد جرى
على مثله على احكام المركبات بحيث اعراب باعرابين
مختلفين كما اذا افترض لكل واحد من حرفي معنى على حدة
لان معناه اي معنى لفظ الحيوان الناطق على
تقدير كونه علما والفرق بين الحيوان الناطق وبين
عبد الله ح هو ان الحيوان الناطق مفرد من هاهنا
اصليا ان من مفرد مراد المنقول اليه وليس عبد الله كذلك
المفرد فيقسم الى كلي وجزئي لان كلمة المركب
وجزئية انما يكون بواسطة كلمة المفرد وجزئية واعلم
ان الكلمة والجزئية انما تفهم ان بالذات في المعاني واما
في الالفاظ فقد سمى كلمة وجزئية بالعرض تسمية الدال
باسم الملول اما ان يكون نفس تصور مفرد
المفهوم وهو من شأنه ان يحصل في العقل سواء حصل

بالفعل ولا فهو مجرد حصول فيه ان امتنع العقل من فرض
صدقه على كثيرين اياها فهو الجزئي كذا بزيادة والافهم
الكلي فالكله هي امكان فرض لا شتم اك واخره استمان
قد تم المص الكلي لانه نظرا الى ان الكل جزئيا يكون غابا كالانسان
فانه جزء لجزء واخره مقدم لان الجزء هو ما يشترك الشيء منه
ومن غيره وبهذا يفهم وجه التسمية لانه نسب الى الجزئي
الجزئي هو الكل والمنسوب الى الكل كلي وكذا الجزئي نسب
الى الكل الجزئي هو الجزء والمنسوب الى الجزء جزئي والاشياء
نظرة الى مفهومها فقدم الجزئي لان مفهوم الجزء في وجود
ومفهوم الكل عرق والوجودي مقدم على العدمي لشرفه والحل
وجهرته من حيث انه متصور لما كان ظاهر العبارة يدل
على ان المانع من الشك هو نفس تصور المفهوم شبه على الوجود
منع ذلك المفهوم من حيث انه متصور وما قيل من انه من

هذه العبارة بقوله اي من حيث انه متصور انما قد نسب
من قال ان المتصف بالكلية هو التقصير الجزئي هو الصورة لا
المتصورة الجزئية هو الصورة والصورة وانما كان هذا المذهب
مردود لان الصورة حادثة في نفس شخصية جزئية وجزئية
الحل بوجوب جزئية الحال ولا انها موجودة في الخارج
وعرض استحيال ان يكون عين الافراد الجزئية فمبنى على
ان المتقسم في العقل من الاشياء ليس ما يمتثل بل صورها
والاشياء حادثة في الحقيقة لما يمتثل كما ذهب اليه الجمع
وليس بشيء اذ يلزم ان لا يكون للاشياء وجود ذهني
الابتداء بل مجازي والله لامل المذكورة على الوجود الزمني اذا
تمت ذلك على ان الثابت في الزمن ما يمتثل لاشياء
موجودا بوجود ظاهري غير اصيل كما ذهب اليه المحققون في الحق
الحاصلة في القوة العاقلة اذا اخذت معرفة عن المنطق

الباعث سبب علوها في نفس شخصه كانت كثير من بين
 لو وجدت في الخارج كانت عين الافراد واذا حصل
 الافراد في اذهن كانت فيها واما القول بان الصورة
 الطولية مثلا عرض فبطلان تلك الصورة ما به الطولية
 فاذا وجدت في الخارج كانت قائمة هذا اتم ولا معنى
 للجوهر الا ذلك ولا ينافيه قيامه في وجود اخر
 وان لم يمتنع نفس تصور مفهوم من اشراك بين كثيرين و
 واعترض عليه بانه لا معنى للاشتراك بين كثيرين انه مشترك
 او يترقى اليها بل مطابقة المفهوم لها وح لو تصور طائفة
 من الناس زيرا مثلا كان صورة الوجود في الخارج
 تطابق الصور العقلية التي في اذهان المطابقة ضرورة
 ان المطابقة بين نفس ان يكون كلياً وجوابه ان
 الشك يستحي المطابقة مطلقاً بل هي مطابقة الحاصل

لا تصور

كثير من هو قلة لها ومقتضى لارتباطه بها فان الصور لا يكون
 يكون اطلاقاً اما الامور الخارجية او الصور اخرى ذهنية و
 من البين ان الصور الحاصلة في اذهان تلك المطابقة
 بعضها قد عاب بعضا بل كلها اطلاقاً لا مر واحد خارجي
 وهو زير وانما في المفهوم بالتصور يبراه لو قيل
 كل مفهوم اما ان يمتنع عن الشك بتياد منه ان متناع
 بحسب نظر المرئيد روح فيه مفهوم واجب الوجود والكل
 الفرضية فوجب تقييد المنع بالتصور وزير لفظ النفس تباد
 على انه يمكن ان يفهم من الاستناد الامتناع الى التصور ان له
 مدخلية اما بالاستعمال او بانضمام امور اخرى فيدخل
 في حد البري مفهوم واجب الوجود فان العقل اذ تصور
 ولا حظه مع برهان التوحيد امتنع من الشك فيه ولا شبهة من
 توقف هذا الامتناع على تصور فله مدخل فيه قطعاً

في حال افاد الصور الى المفهوم
 يقتضى ان يكون الصورة
 العقلية هو حصول صورة
 الشئ عليه من مناط الكل
 والجزء او الصورة مظهر
 هو حصول صورة الشئ
 في العقل واطار عنه ان الصور
 مظهر على حصول الشئ في
 العقل ايضا كما في تصور معنى
 الوجوب والامكان مثلاً
 من

في هذا الموضع
منه قوله
في قوله
في قوله
في قوله

بان يقال بالحققة اعم من ان يكون حقيقة نوعية
او شخصية لانه انما نشأ من عدم النوع بين الماهية
النوعية والماهوية واما اطلاق على الماهية بالذات وبل بان
يراد بالذات اطلاق غير الخارج فحل على خلاف المتبادر ويمكن
ان يجاب عنه بان تقسيم الكل الى ان ذاتي والعرضي و
تقسيم الذاتي الى النوع وغيره ليس على ما هو المذكور
في المتن بل على ما قيل من ان الذاتي ليس بخارج واما افعلي
في قول المصنف وهو ان ذاتي فراجع الى الذاتي على ما هو المذكور في المتن
والحاصل انه لو قال ذاتي معنيان اشارة الى احدهما
بالمظهر بطريق الاستحسان واعادة الذاتي موقوفة لا بد
والكسرة عين الاول فلهذا قد عباد الكسرة موقوفة مع المعايير
كقوله وهذا كتابنا انزلناه اليك مبسرا الى قوله ان ينزل
انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد يقال ان ذاتي

في قوله
في قوله
في قوله
في قوله

على ما ليس بموضوع ذاتي معقول بالاشتراك على معنيين ما
يكون داخل الشرح جوي في الاشارات على هذا المصطلح
وما ليس بموضوع في نفسه في الشفاء في سني الماهية ذاتية
بهذه التفسير ثم قال ههنا موضع نظر فان الذاتي ماد
نسبة الى الذات الشيء وذات الشيء لا يكون مسنوبا الى
ذات الشيء بل لما ينسب الى شيء ما ليس هو اجاب عن
النظر بان الذاتي وان دل على النسبة طيب التوفيق لكن
لا كلام فيه واما الكلام فيما وقع عليه اصطلاح وهو لا يشمل
على نسبة اصلا على انه لو جعل الماهية ذاتية الماهية من انما
مقتضية بالتشخص الماحود معها على وجه التقييد دون
التركيب لانه وقع الاشكال على قانون اللغة ايضا
ان الشرح لم يلتفت اليه لان المبدأ ليس استجاب
الى اخر تعابره بالذات كان اطلاق جوابا

عندها لانه تمام اطرز المشترك بين الناس والكوس
والمراد بتمام اطرز المشترك اطرز المشترك التي لا يكون
و راء جز مشترك خارج عنه بل كل جز مشترك بينهما اما
يكون نفس ذلك اطرز او جز منه فانهم لا طائل
عنه وذلك لان مفهوم الكل لا يمنع نفس تصور من
وقوع الشك بين كثير من اي هو صاخر اطرز وتصورة اطرز
عليها وهذا هو المراد من المقول على كثيرين ولا فرق فيما
الابا جمال والتفصيل مع اتحاد المفهوم فانهم لا
انما يقال على واحد كون الشخص محمولا على شي خلا ايجاب
انما هو محسب الطر و انما يجب الحقيقة فلا يكون مقولا
محمولا على شي اصلا لان ذلك الشيء ان كان خبريا
يلزم ان يكون على اطرز وهو في وان كان كليا يلزم
يلزم صدق عليه وهو ايضا بط والسرفيد ان اطرز و

هذا هو المراد من المقول على كثيرين
ولا فرق فيما هو المراد من المقول على كثيرين
ولا فرق فيما هو المراد من المقول على كثيرين
ولا فرق فيما هو المراد من المقول على كثيرين

متصلة لا يمكن للعقل ان يحفظها ان يعتبر صدقها لا على
لعدم التعابير ولا غير ما نشأ صلها في جود انما بطر ذلك
تأمل وذات زير بخلاف المفهوم الكلي فانه ذات متباينة
ظلية تقتضي ارتباطا قلل العقل ان يحلها عليه فكل محمول ايجاب
على شي فلهو كلى واما فوات هذا من غير ففان ان هذا
سمى بغيره او صاحب اسم زير وهذا المفهوم كلى وان فرض
اخصار ما في شخص واحد وبهذا التفسير انه وقع قبل
برفع هذا القول صحة قولنا بعض الناس ان زيرنا
قل معنى الحمل التعابير في المفهوم والاتحاد في الذات
ينجب ان يكون اطرز محمولا قلنا لان ان تعريف الحمل
ذلك بل هو اثبات الشيء لا خبرا و سلمه عنه وما وقع
في كلام القول من انه تعريف فبني على التامح وتعبير
بحاصه اضافية والالتزم ان يكون لكل موضوع محمولا

الا اذا علم علم اعماري فكونه اطرز
باعتبارها لا باعتبار نفسها لانه والمراد ان
الطرز لا محمل على شي بحسب كلام
مسلم
قد يقال وانما جسمان ما ذكر ان
يرى على امتناع حمل الامور اطرا حه
الطرز في دون الزمنية التي هي خربا
حقيقة ايضا اذ في قولك طلعة
يقضض ارتباطا بكونها فلكا كثر
مسلم

لا حال كونه موضوعا للصديق التعريف عليه فتأتي
 يخرج النوع وايضا فصول الانواع وهو الصواب لكن الجواب
 الاخير اعني في جواب ما هو يخرج الفصول والطواص مطلقا
 فذلك السند اخر اجرا اليه واما العرض العام فلا يخرج
 الا بالقياس الاخير الشكر والخصوصية معا فهو
 النوع قبل ان مقولية ذلك النوع في جواب انبوب
 الشكر ومقولته بحسب الخصوصية ليست في زمان واحد
 فكيف يصح قوله معا والطواب ان المراد ثبوتها بين
 الصفتين اعني كونه بحيث يكون مقولا في جواب ما هو
 بحسب الشكر وكونه بحيث يكون مقولا بحسب الخصوصية
 لذلك النوع في زمان واحد لان المقولين في زمان
 لانه تمام الماهية المختصة فان الماهية
 يروى عليه ان النوع اذا كان مستقرا لا شخص

هذا هو المقول بالانواع
 وهو الذي هو المقول بالانواع
 وهو الذي هو المقول بالانواع

او كان السؤال عن شئ واحد لا يكون السؤال
 عن ماهية المقتضية فان الماهية الانسانية مثلا
 لا يختص بمرور ويجاب عنه بان ابداء قد يراد على الخصوص
 كما في عبارة الكافية واحتمل بوا يخرج الجنس
 في التعريف كمنع ذكره في التقسيم او اشارة في الموضع
 لانه مبين لان قدما المنطوقين وكموا ان كل ماهية
 منها فصل فلها جنس الماهية وهو المذكور في الشفا
 ولما المتأخرون فاختار والمذكور في الاشارة وهو
 الفصل اعلم من غير من المشابهة كماله في الوجوه
 وهذا الخلاف مبني على امتناع تركيب الماهية من امرين متساويين
 عند المتقدمين وجواز ذلك عند المتأخرين لا جواب
 ان شئ قيل له بحيث لا يه ان اعتبر فيه التميز عن جميع الانواع
 فخرج عن التعريف لافضل البعيد مقنيا الى ما هو محل بعيد

المواد المقول المنقول بالانواع
 على شئ ما يختص به بالانواع
 دون الماهية صفة مطلقا كاشفة ولو كان
 المطلق يخرج موله دون الماهية مرسلة

ان كان كان واطرافه بالانواع
 فضل قريب

وان كنته بالتميز عن البعض خل في التعريف بالنسب والتميز
ايضا اذ كل واحد من التميز للنسب عن البعض والحوال
انا نحتاج الاكتفاء ونقول المراد التميز الذي لا يصلح الحوال
ما هو وح يخرج النسب النوع اما العرض العام لا يميز كشيء
عن شيء اصلا من حيث انه عرض عام بل من حيث انه حال
اضايفه وقربا بان النسب من حيث هو نسب لا يول على
التميز الا شراك احيانا يمنع انفكاكه عن الماهية
من حيث هي كالفرديّة للثلاثة وعن الماهية الموجود
كالسواء للجنس فالاول لازم الماهية والثنائي لازم
الوجود والثنائي هو العرض المفارق لاسكان المقادير
سواء وقعت بالفعل سر بها كمرّة الجمل او بطيئة كالشاة
او لم تقع اصلا كالفرق الدائم لم يكن غناؤه
من العرض اللازم والعرض المفارق اما خاصة او عرض

هذا هو المقصود من التميز
الذي هو التميز عن البعض
والتميز بالنسب
والتميز بالحوال
والتميز بالماهية
والتميز بالوجود
والتميز بالعرض
والتميز بالصفة
والتميز بالكم
والتميز بالزمان
والتميز بالمكان
والتميز بالعدد
والتميز بالجنس
والتميز بالنوع
والتميز بالصفة
والتميز بالكم
والتميز بالزمان
والتميز بالمكان
والتميز بالعدد
والتميز بالجنس
والتميز بالنوع

عام انقسام اللازم الى الخاصة والعرض العام باعتبار
الاحتصاص بالماهية واحدة وعدم الاحتصاص بها وانقسام
المفارق اليهما ايضا بهذا الاعتبار مفهوم الخاصة في اللازم
والمفارق بالحقن بالماهية واحدة ومفهوم العرض العام
فيهما بالحقن بالعدد وغير ما فقد جمع فصل الاقسام الاربعة
الى معنيين مطلقين الذين يوجد كل واحد منهما في اللازم
والمفارق فصلا لكل الحاد في مخصصيهما فان رفع ما قبل
فعلى هذا يلزم ان يكون اقسام الكل سبقه لا حتم
قوله يقال على ما يجب حقيقة واحدة جنس كل للكليات
قيل ان الجنس والعرض العام لا يقالان على ما تحت
حقيقة واحدة بل على حقيقة مختلفة اجيب بان مقولتي
الشن على ما تحت حقيقة واحدة على ضربين احدهما
ان يكون مقولا بحسب الخصوصية والثنائي في ضمن الاشياء

والقسم الثاني مستحق في الجنس والفرق العام فانه اذا سئل
عن الانسان والفرس والبق بما هم واجبة على طيور ان
كان جوابا عن ذلك المجموع وعن كل واحد منهما في ضمن تلك
الاشتراك فيصدق على الطيور انهم مقول على ما تحت له وكذا
اذا سئل عندهم بآي شيء في عرضهم فاجيب بلكا يكون
جوابا عن ذلك المجموع وعن كل واحد منهما في ضمن تلك الاشتراك
الا انهما مقولان بالخصوص فلا ير من فيه فقط ^{مقابل}
الا ان المناسب ذكر التعريف هذه التعريفات التي هي
تلك المفردات التي وضعت الاسماء بازا لها واحدة وداية
للحكايات الخمس لا رسوم اسمية لها لانها اسوار غيبية
حصلت مفردات اولها وضعت اسما واما بازا لها
كما صرح بذلك الشيخ الرئيس في مباحث الخمس في الاشياء
العلم على سبيلين بسم باعتبار الموصليين الى التقوى

هذا هو المقصود من
الاسماء التي وضعت
بالاشارة الى
الاشياء الغيبية
التي لا يمكن
الرؤية

والتصديق الذين هما من قسم الاوليه للعلم وفيه رمز
ان التقسيم هو العمدة في بيان الاحتياج الى علم المنطق
اعني الموصول التصوري الموصول الى التصوري دون التعريف
لانه معلوم بوجه ما وذلك كاف في التقسيم وان
كان تصور امع اعتبارا يحكم اذ هذا هو المتبادر من عبادة
المخالفين في تقسيم العلم كمنه لا عن حرارة فابواب ان
يقال العلم ما حكم او غيره والا اول هو التعريف والاشياء هي
من تلك الاصطلاحات المطفة القول السارح
وهو التعريف لما فرغ من بيان مقدمات القول السارح
شرح فيه ان الذي هو المقصد الا قسمي بسم التصورات عرف
المتقدمون تعرف الشيء بما يكون تصوره سببا لاكتساب
تصور الشيء اما بكنهه او بامرصادق عليه واما المخاضون
لما عبروا الى المتعرف ان يكون موصلا الى كنهه اي ان يكون

هو صلا الى كنه المرف او يكون غير له من جميع ما عداه من غير
 ان يكون يوصل الى كنه المرف اشترطوا المساواة في القدر
 ولذا كحكموا بان الاعم والاحص لا يصلحان للتعريف والنظر
 قال المتقدمون لانه كما يكون تصور الشيء بالكنه سببا
 كذا كنه تصور به بوجوه مساو كان مع اعتباره عن جميع
 ما عداه او عن بعضه يكون سببا فلا يكتب الا بالاعم او
 الاحص واما الامتياز عن الكل فلا يجب فالمساواة شرط للمعرف
 اقسام دون غيره مما كان او سما وقد جرب ما دهم
 بان يسمى الموصل الى التصور قولنا شارحاما قولنا فلانة
 هو المركب والمعرف مركب كلياً عنه قوتهم وغابا عنه قوتهم
 واما كونه شارحاً فاشترط ما هيئات الاشياء و
 الموصل الى التصديق بوجوه ما قيل والصحيح هو الاول لان المرف
 من اقسام النظر التي هو ترتيب امور فلا يترقبه من تصور

في قوله لا يكتب الا بالاعم او الاحص
 لان كنه المرف هو كنه المرف
 وهو كنه المرف وهو كنه المرف

في قوله هو المركب والمعرف مركب كلياً عنه قوتهم
 وغابا عنه قوتهم
 لان كنه المرف هو كنه المرف

بنوت شيء لشيء فليكون مركباً وهذا معنى قولهم لا يترقبه من
 قريته عليه صلوات الله تعالى وهذا قولنا معنى ان لا يترقبه من
 المرف فلا يترقب اليه لانه لا يشبهه في ان التصور
 البسيط قد يكون له الملاحظة امر فان ارى بالتعريف
 فان ارى بالتعريف باللفظ ان تصور به قد وقع تصور
 اخر بطريق اعتباري في الجملة فلا شك في امكان وان
 ارى به انه قد وقع بطريق معتبر عند باب الصناء كان
 اشترع فيه لفظاً لا يتناه على تعريف النظر فان مرر
 بالحركة الاولى او ترتيب امور او تحصيل امر مجزئ الا ان
 الجمهور لم يعتبروه لعلته وتفسيره والنظر بطريق الحكمين
 او بترتيب امور حاصلة يتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل
 قولنا دال على ما يتلوه في المراد بالدلالة اعم من ان يكون
 والا على جميع ذواته او على بعضها بقريته اخراج الرسم

في قوله لا يكتب الا بالاعم او الاحص
 لان كنه المرف هو كنه المرف
 وهو كنه المرف وهو كنه المرف

بها ولا ان المص لم يفيد الحد بالتام و عدم كما قيد الرسم
 بهما و اما الضمير قوله و هو فراجع الى الحد الا على المعنى المذكور
 بل على معنى الحد التام بطريق الاستحسان لان حد الحد
 الحد نفس الحد كما ان وجوده و الوجود نفس الوجود و لا فيه
 بحيث و هو انه يلزم على هذا توقف الشيء على نفسه و هذا
 بريته و اطلق في الجواب ان يقال ان قولنا قول ال على انه
 الشيء المفهوم و لا ضمة في كونه فهذا المفهوم اما بربط
 كسبي انتهى الى يربط بحيث لا يكون هناك اصل و اما
 الاوصاف فهو ملحوظ الا بالذات و لا يمكن للعقل تعريفه
 بهذا الاعتبار نعم اذا لاحظنا بالذات امكن تعريفه بغيره
 امكن لا يمكن للعقل اعتبار هذا لا و صاف بالذات
 و اما فيقطع بغير قطع و هو ان يتركب من
 جنس الشيء و فصله المقربين على هذا لا يكون الحد التام

لا يمكن للعقل اعتبار هذا لا و صاف بالذات

للشئ الا واحدا قوله كل حيوان انما يطلق اي كعلم الحيوان
 انما يطلق اذ اسبيل من الانسان بما هو واجب
 بانه الجسم الناطق والمراد بما هو اما التمثيل او معناه
 اللغوي فهو مجرد طلب تصور الشيء سواء كان المكنة
 و اما ذكره في الحد ان قصه غاية للمناسبة بينه وبين
 التام و اما الرسم التام ل الرسم انما لا يكون
 اولا حد اكل التام فان قلت جاز ان يكون الشيء
 الواحد حاصدا فوق الواحد كما نصحت و امكن ان
 تتركب الجنس القريب مع كل واحد منها فيوجد للشئ الواحد
 رسم تام بمقتضى ذلك الرسم التام لم يوجد الا بتركيب
 من جنس القريب و الى اضافة التام سواء تقدم الى اضافة
 اولا فلهذا الاعتبار هار و احدا و لا يكون مقتضى كمال
 على المثال شرع في الجملة في مباحثها و فيما يتوقف

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

وهو المراد هنا اي القضية بقسم الى قسمين و
اعلم ان انقسام القضية الى الحلية والشرطية حكم عقلي
والخائفة بان يوزن ان يوجب قضية احد طرفيها مفردا بالفعل
او بالقوة والاخر غير مطلقا مرفوع بان يقال هذا القسم
داخل في الشرطية لان الملوحة فيها عدم كون طرفها مفردين
لا كون طرفيها قضيتين بالقوة وما قالوا من انها مركبة من
قضيتين بالقوة فانما هو بناء على الوقوع وفيه نظر
وجم النظر هو لزوم خروج بعض الحمايات عن تعريفها وجمها
في تعريف الشرطية لان قولنا زيد عالم نقيضه ليس بعالم
حمله مع ان طرفيها قضيتان فالتعريف لا بد وان يكون
جامعا ومانعا والجواب ان المراد بالفرد ما يمكن ان
يعبر عنه بمفرد والطرفان في صورة النقيض في قوة الموزن
فالهم والشرطية اما متصلة انقسام الشرطية

سرفروان المصطفیٰ بن محمد و نواب اکبر

الى المتصل والمنفصل استواء لان الشرطية ظاهرا
فقيس بالحقبة القرينة من الفعل والنسبة بين العقيدتين
لا يمكن ان يكون يحمل احدهما على الاخرى بل لا يمكن نسبة
غير الحمل فلا يلزم ان يكون النسبة التي هي غير الحمل مخصصة
في الاتصال والانفصال يجوز ان يكون بوجه اخر لكن لم
يوجد في العلوم ومنعارف اللغة نسبة بوجه اخر معتبرة
في بنظرنا العقاييا من القضية الحملية قد مر
الشرطية لان الحملية اذا كانت ملحوظة بتعاضيل اجزاها
هي سوى الحكم يكون جزءا من الشرطية فكانا تهما بجزء
منها فاستحق بذلك تقديمهما حتما على مباحث الشرطية
ولم يذكر المصطلح الاخير ولا يرمونه في القضية
اجزاء الحملية اربعة هي المحكوم عليه وبه النسبة بينهما و
وقوعها ولا وقوعها وهذه المعلومات الاربعة من حيث

حاصله في انهم يسمى قضية والعلم بالتصديق عند الامام
واما عند الاول فالقصد هو العلم بوقوع النسبة
وقوعها ويسمى هذا العلم حكما وقد يسمى في المعلوم اعني
وقوع النسبة او لا وقوعها حكما ايضا فترك المصطلح ان يكون
بناء على انه مشهور من ذكر الطرفين وان كان هو ايضا ابان
الى ثالثة القضية فياثل الموضوع محمول المراد
ثبوت المحمول للموضوع العلم من ان يكون مطابقا في نفس
الامر او لا فالقضية سائلة وجميع اساسي
القضايا منقولات عرفية لان المنطقيين نقلوا هذه
الاساسي من المعاني اللغوية الى المفردات الاصطلاحية
بناء على وجود المناسبة في بعض افراد هذه المفردات
الموجبات فان هذا القدر من المناسبة كاف في صحة
الفعل ان القضية الطبيعية هي التي تحكم فيها على

والدليل على ان النسبة
واقعية بوجه
منحصر

الطبيعية وهي التي حكم فيها على نفس الطبيعة على ما هي
لا بشرط شيء مثل قولنا الانسان نوع والحيوان جنس ونحو ذلك
الكلام في القضايا التي المعبرة في العلوم لان
المقصود من العلوم معرفة احوال الموجودات المتصلة
لا يقال ان القضية الطبيعية لا تعتبر في العلوم كذا كذا
الشخصية فلا يبحث عن الشخصيات بل عن الكليات
لانا نقول اعتبار القضية الكلية يوجب اعتبار الشخصية لان
الحكم فيها على الافراد لا على الطبائع فاية ما في الباب انما
لا يكون معتبرة في الذات كمن لا يراد ذلك على عدم
الاعتبار مطلقا وايضا الشخصية قد يقوم في صاحب مقام
الكلية فينتج في كبر الشك الاول انما جاكليا في بعض
المواضع كقولنا هذا زيد و زيد ان بخلاف
الطبيعية فانما لا ينتج في كبر الشك الاول كقولنا زيد

حيوان والحيوان جنس مع انه لا يصحق زيد جنس لا
لعلاقة بذكره بل على سبيل الاتفاق فان قلت الاتفاق
شتملة ايضا على علاقة لان المفيد في الوجود امر ممكن فلا
يراد من علمه فنقول نعم كذا كذا لان العلاقة في الذوات
مشهور بها حتى ان العقل اذا لاحظ المقدم حكم باستماعه
التالي عنه بزمه او نظرا للاف الاتفاقيات فان العلاقة
غير معلومة وان كانت واجبة في نفس الامر فليس ناطقة
الان ان موجب ناطقة الخارج بل اذا لاحظها العقل
يجوز بينها و قد تم كذا عن اكثر من جهتين ان اعتبرنا
الافعال ففصلت بقدرة كذا من اكثر من جهتين كقولنا الموطأ
انما اسم او كلمة او اداة والعنصر اما نارا و مواد او
ماء او ارض والكلي اما نوع او جنس او فصل او خاصه او
عام الى غير ذلك من التسميات التي يمنع فيها اجتماع

اولا لا يتناقض في المفردات لانها مع اعتبار الحكم لا يكون
مفردة وبرودة لا يكون سببا وايضا بالادبهم الا ان يقال
المتناقضان هما المفردان المتناقضان لذاتيهما والسا
داني التحقيق والاستغناء كما في القضايا واما في المفهوم
بانه اذا قيل كل شيء هو الى الاخر كانا متباينين
سواء في وجود في التصورات ايضا لمفهوم في الفهم
والاخرس بهذا المعنى قيل رفع كل شيء حقيقة
سواء كان رفعه في نفسه او رفعه عن شيء فعلى هذا القول
يناقض المفردات يعرف بالمقاييس فلا حاشية الى ادراج
في تعريف التناقض هنا الا بعد اتفاقها في ثمانية
وحدات والاصوب ان المعبر في تحقق التناقض
وحده الينشتية الحكم حتى يرد الایجاب والسلب
على شيء واحد فان وحدتها تستلزم لهذا والوحدة

وعدم وحدة شيء من الوجود واحد النسب الحكم والادب
حصر فيما ذكره لا يتفلسح التناقض اختلاف الاله نحو زيد كان
اي العلم لو اسلم على القول كاس البغدادى لغرض كذا
الى غير ذلك من المتعلقات زيريس بكاتب الى العلم
النزكى على غير كاس احمد والعلامة نحو التجار عالم الى سلطان
غير عالم الى غيره المعقول نحو زيد صار ب اي علم اس
بصار ب اي كبر الى غير ذلك وابطواب
اياد الملصق هذا او ما اورد بشرطه في نفس الموضوعين
شخصه كان حتما لا يتوهم عدم تحقق نياقض جميع
التضاييا لا بكلام شرط وليس كذلك بل هو معزا
من الاختلاف في الكمية وغيره اذ ازال الوهم في
اول الامر فعلى تقيض الموجبة الكمية والسا مل وتبين
فان نقول بعض الناس كاتب وبعض الناس

لا يقال صدقهما لا خلافا للموضوع لان المراد بالصدق
الموضوع في الذكر والعنوان تكون متحدتين لا في
تقييد الكلمة بطرية تقييد الكلمة هو رفعها وليس رفعها
عين مفهوم الطرية بل هو لازم مساو لمعهوم الطرية
وقوله العكس كما ان المستوي يطلو على التقييد
بالتبديل فيقال شكا عكس الموحدة الكلمة الموحدة الطرية
كذلك سطلو على التقييد الحاصلة بالتبديل فيقال شكا
الموحدة الكلمة الموحدة الطرية كك سطلو على نفس التبديل
وهذا اقل المص وهو عبارة عن ان يصو الموضوع
اد ان ما يكن وان معرجه بالموضوع والمراد بالموضوع
الموضوع في الذكر لان العكس لا يصح ذات الموضوع
محمولا وصف المحمول موضوع العكس هو ذات المحمول
في الاصل ومحموله وصف الموضوع فالتبديل ليس لا

هذا هو الموضوع في الذكر والعنوان
وهو متحدتان لا في تقييد الكلمة
بل هو لازم مساو لمعهوم الطرية
وهذا اقل المص وهو عبارة عن ان يصو الموضوع
اد ان ما يكن وان معرجه بالموضوع والمراد بالموضوع

بالتبديل فيقال شكا عكس الموحدة الكلمة الموحدة الطرية
كذلك سطلو على التقييد الحاصلة بالتبديل فيقال شكا
الموحدة الكلمة الموحدة الطرية كك سطلو على نفس التبديل

في وصف العنوان في وصف المحمول لا في انهما من الحقيقة
والمراد بالتبديل التبديل للعنوان ان تبديل غير المعنى
وحيث لا تتم المصداق بحسب التبديل اذ معناه المعنى
بين الشئين سواء جرى فيه التبديل او لا لم يتغير
فيها فكان لا تبديل **قوله** المص والتكذيب لا
يكون الا حطاء يمكن ان يقال معنى قوله والتصديق
والتكذيب بجاده صدق الاصل صدق والتكذب بـ
وان كذب الاصل كذب العكس كما هو شأن اللزوم
لان كذب الاصل كذب العكس كما فهم فساكن **قوله**
بحد شياء موصوفا بالانسان والحيوان لان
ملاقاه عنواني الموضوع والمحمول في الموحدة كلي كانت
او جزئية واحدة وبالملاقاه يصح الحد من الطرفين
قوله لزوم صدق نقيضه وهو لا يشين من الحيوان

في قول لا شيء من الانسان بخلاف كل ورس صرا فانه
 معلوم من لا شيء من الانسان بصره لان المادة ما
 المتألفه لا لانه ما ليس من صوره كسره وكمه
 وهو له لم يتناول النفس الكامل وفقر الكامل لان النور
 اعم من العين وغيره ويعمل ان يكون ان اريد سمع العاقل
 ما بعد العين والظن مطلقا فيلزم ان لا يخرج عنها لانها هي
 العين وان اريد ما يغيب العظم لم يخرج عن العاقل
 الذي بعد العين فلا يكون حاصلا بل لانه انما بل
 بواسطة معرفته اجماعه والالكان منتجا واما ويسر كرك
 كما في قول نصف **ب** **ب** نصف ارجح فانه لا يلزم
 نصف **ب** **ب** اوله يصدق ان نصف نصف نصف وقول
 المص قول اخر اشار الى وجود مغايره النتيجة لكل
 من القولين لان النتيجة غير مفروقه السليم بخلاف القول

كسره اجماعه لا يخرج عنها

وحصل لانه لم يتم لهم ان يكون كل قولين ويات كونه
 كل انسان حيوان وكل حجر جاد فانها يستلزم ان
 ضروره استلزام الكل بجزءه ولا لانه لا يلزم
 من القولين فان معنى المزموم عنهما ان يكون لهما وعل
 في ذلك المزموم وطان القول لا حرا لا حرا في ذلك
 والاولى ان يقال لا لانه ان موصوف في العاقل على انها
 سلمه فلو كانت السمة احد عالم يلج الى العاقل وكل
 قول يكون كذلك لا يكون قياسا عليه ان ذكره السج في الشفا
 اور والامام الشك في فاده العاقل السمة لو كان
 مع العاقل الموصوف المجمع العلوم المرتبة او كل
 واحد منها او واحد منها دون الاخر فالقسام باسرها
 باطله اما الاول فلا شاع حصوله لان وجه العمل الى امور
 تسدده ودمع والموجب يجب ان يجامع مع المتوجب

واما ايضا فيكون فكر في الفكر للشيء ما في حصوله اذ هو طلب
 وطلب الحاصل مما انا اخرين فللمعلم الضروري ما يصاحبه ^{الاستدلال}
 المقترن بالاحدية في النتيجة وايضا يلزم في اولها توارده
 العائدين المستقلين على معلول محض واجيب عنه في شرح
 المطالع بانه ان يربى بالموجب العلم الفاعله فلان العلم
 فان الفاعليه طسول السجود واداء العلوم المره
 وان ارى بطور فكل منها علم معدودة لافاضه النتيجة من المباد
 الغياضه ولا يذهب عليك ان هذا الجواب فاقسم اذ ارى
 بالموجب العلم الناقص والمطلوب واما اذا ارى به المعومات
 كما هو المناسب للابواب فلا يكا ويتم بل الجواب احتيا
 الشق الاول وهو الشيء لا يباينه فلا محذور في امتناع
 حصول مجموع المقدمتين ومع ولا في منافاه العلم بها للعلم
 بالمط **قوله** المذكور في القياس بالفعل فهو اقترافي وفاقية

في القياس
 في القياس

التمهيد

في القياس
 في القياس

السور يعاتب بالفعل لان النتيجة قد كونهما لغوي في الامر
 يعاتب **قوله** والمعاد من كون عن السجود مع كمالها
 النتيجة وتيقنهما قضيه لا تمامها الصديق والكذب والذكر
 في العكس الاستثنائي من صفة فلا يكون عن النتيجة وتيقنهما
 فذكر كونه بين بالفعل واصبا اشتغال العكس على النتيجة بفعل
 ما في وجوب المقامه لكل من احوال العكس على امر
 في الغرض فليس **قوله** ان المسك المكرب العكس
 سئل على ثلثه جزء والا صغروا لا كبر والا وسط لا يتا
 اللازم من تعريف ليس الاستدلاله للنتيجة بالذات
 واما تكبير الاوسط فلا دليل على بل بالاشتغال
 على وسطه كما في قياس ما وانه فانه ينتج ما وانه
 قياسا **قوله** لاننا نقول الشرط المقترن في القياس
 العكس هو ان ما هو شرط لصح الاتساج كالشرائط

المعتبره في الاسكان لانه وما هو شرط للعلم بالاحتياج وتكرار
الوسط ليس شرطاً للاحتياج بل للعلم به اذا اقتضى انما مبسط
قواعد وعرف احكامه او انكر رفيه الوسط فان قلت
الحد الاوسط في الشكل الاول والدرج ليس متكرراً لانه
اذا وقع نحو لانا لمراد به المفهوم واد اوضح موضوعاً عاماً
به الذات قلت اذا قلنا كل مثلث شكل فلابد ان يكون
المعنى كل فرد من افراد المثلث هو عين مفهوم الشكل
ثم قلنا وكل شكل اذا بطلان بل المعنى كل فرد من افراد
المثلث يصدر عنه مفهوم الشكل ثم قلنا وكل شكل كذا
بمعنى كل ما يقال ويصدر عنه الشكل فهو كذا كان تكرار الوسط
الاوسط قوله يسمي نية تو ضرباً ولم يكرر المص من التوفي كونه
هذه التاليف لا يستلزم استلزام اساساً انوني لا يحتاج الى بيان
وتذكر مكانه من كونه **قوله** وهو يفيد عن الطبع جدا ولا يكسب

الفاء اما ودرج من الاحتياج وبعضهم عن القسمته
اصناف **قوله** ما هو اقرب الى الطبع هو الشكل الاول
لانه هو النظم الى الطبع لا يقال انه من منه من الاضيق الى
ومنه الى الاكبر حتى يلزم اصفاء من الصغرى الى الاكبر وهو
استقبال طبعي يتلقاه الطبع السليم بالقول وكما ملل لانه
تبيين الاسماح ومسح للمطالب لانه فان قلت نزل الشكل
يشتمل على دور لان العلم بحصول النتيجة موقوف
على العلم بكملة الكبرى اعني ثبوت الاكبر لكل واحد من افراد
الاوسط التي من حلتها الاصفى فيلزم توقف العلم بالنتيجة
على العلم بثبوت الاكبر للاكبر صفوه هو عين النتيجة قلت الحكم
يختلف حسب اختلاف اوصاف الموضوع حتى يكون معلوماً
بحسب وصفه لا يجب وصف اخر فيستغاد العلم بالحكم
باعتبار وصف من العلم به باعتبار وصف اخر والاستحالة

في ذلك مثلاً اذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم
 يعلم في الكبرى ثبوت الجسم لزيد وكبر وغيره مما من حيث
 انها من افراد الطوائف مطبوت الجسم لها من حيث
 انها من افراد الانسان **قوله** لما ذكرنا اياه في صفاته
 لان الاوسط محمول فيهما ومخالفة في كبراه اذا الاوسط
 موضوعها في الاول ونحوها في الثاني وعلى هذا يشارك
 الثالث في الكبرى ويخالفه في الصغرى وخالف الرابع في
 المقدماتين **قوله** اما الاول فلا يصدق لانه من الاشياء
 بغير سر قال العلامة السمعاني فان قلت اذا كانت الصغرى
 سلبية يجعل موضوع كبرى القائل سلب الاوسط
 عند تحقق كقولنا لا شئ من الطوائف موجود وكل ما ليس
 بوجوده فهو غنى عن الموضوع ينتج كل هو غنى عن الموضوع
 لانه يجعل موضوع الكبرى اعني ما سلب العرض محمولاً في

قلت الصغرى ح كيون مجموعاً سلباً للمجموع لا سلباً ولا
 شبره في هذا صغرى انتهى كلامه وفيه بحث لان الموجب
 السلب لا يطول لا ينقص وجه الموضوع شبرها بالنسبة
 كما فصل في شرح المطالع وحقق الشرف في غير موضع من كنهه
 فلما مل **قوله** وبعض الطوائف لرس فان مل شئ من
 ذلك البعض حتى يتحقق الانتاج قلنا ح يغير القضية شخصية
 او كلمة باعتبار ذلك البعض ولا نزاع في اننا ح منكم
قوله كان اطلق الايجاب واد او جبر الشيطان استلزم
 القياس النتيجه لوزو ما كلياً وهو المنقضي بالاسراج **قوله**
 قياس مؤلف من مقدمة يقينية لانتاج اليقين هذا
 التعريف مشتمل على العلل الاربع فالمولف يدل على
 التصورة دلالة العلل على المعلول على العلل والدلالة الاولى
 اقوى من الثانية والفاعل هنا هو القوة العاملة لانه ثابت

المقدمات الكتاب المجزئات والمقدمات الى المادة
ولاننا جالين الى الغاية ليس المراد من التوفيق بالعدل ان
يكون في نفسه ما هو معروف لانها مباينة للمعلول بالبيان لا يجوز
بل المراد انه يوحى للمعلول بالقياس الى العلل مجزئات على ما
بما ذلك كالتسليم فانه مصنوع للنجار وما لا بد من الخشب ومعلوم
بصورة محصورة ومقصودة منه الجسوس على ان اطلاق المادة
على المقدمات والصورة على المقصودة التاليف العارض
لها بالتحشيبية والمجا بخلاف اطلاق الفاعل والغاية على
المولف والانتاج **قوله** هو افتقاد الشيء باذنه لا يمكن ان
يكون الا كذا يخرج الظن وقوله مطابقا للواقع يخرج الطبل
المركب وقوله غير ممكن الزوال يخرج اعتقاد المقدم
قوله واما الصعاب فقد استلحق ان يكون
من الضروريات الست بل يكون من الكسبية المنتهية

فليس من الضروري ان يكون
الشيء من الكسبية المنتهية

ايضا وما كان ان البرهان لا ينافي الا من الضرورات
فمعناه لا ينافي الا من قضايا بان يكون التصديق بافرض
سواء كانت ضرورية في نفسه او ممكنة او وجودية
سواء كانت بدائية او مكتسبة فهو اذا موافق
من الصعاب لا فائدة اليقين وهو قسمان برهان
مهم ويزن ان في الاواسط فيه لا بد ان يقيد الحكم بثبوت
الاكبر الصغرى فان كان ذلك علته لوجود الاكبر في الكو
الاصغر في الخارج يستلزم برهان لاسلامه يطل منه الزمن
وهو علم السبب في التصديق هو العلم في الخارج وهو
اعطاء السبب الحكم في الوجود الخارج والمواد بالحكم
هنا بثبوت الاكبر الاصغر كقولنا هذه الخشبية منها
الطار وكل مستند النار محروقة فهذه الخشبية فرقة
وان لم يكن كذلك يسمى برهان اثباتا فائدة الانية

اعني البتوت في العقل دون العلم في الوجود كقولنا هذه
 الطشية حرقه وكل حرق منها ان رفره هذه الطشية منها التل
قول في البرزخ والحكم ككرار المشاهدة مع انضمام
 قياسي وهو انه لو كان قياسا لما كان على نهج واحد
 داما واكثر **قوله** حدييات وهي القضايا ما مبداء
 الحكم ما حوسل في قول هو الشك والاطسيات
 كالجرييات في تكرار المشاهدات ومفازة القياس
 اطي الا ان السبب في الجرييات معلوم السببية تحول
 اما فيه في اطي حدييات معلوم السببية والما تيقنا
 من مقدمات مشهورة المشهورات ايا تشبيه
 بالاوليات وتعرف بينها بان الفعل المصريح الذي
 لا ينتظر الى غير قصور الطرفين بحكم بالاوليات من غير
 توقف دون المشهورات وهي بحكم بالانظاف

الاول

او اراد عليها اما المصلحة فامة او صمته او تاديات سره
 او اما تشبه ذلك سواء كانت صادرة او كما دونه **قوله**
 مضمون وموقضيا بحكم العقل سبب لفظ الى اصل
 فيما والظن رجحان الاعتقاد ومع تحوير النقيض
قول الغلط اما من جهة الصورة المعالطة بها
 فاسد اما صورة او مادة وبيان من القضايا المشبهة
 بالاوليات او بالمشهورات من جهة اللفظ او
 المعنى ومن راي مقدمات القياس وشرايطها وحقق
 معانيها وكرر على نفسه ثم عرض الغلط في الفكر فدهو
 حدير بان يهجو الحكم لانه لا يكون مستوف
 الدليل حقايق الاشياء

وكل من سيرا با حلق

م

لما



